الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

Contrôle Général des Services Publics

تقرير تقييم أداء الجماعات المحلية بعنوان سنة 2019

أكتوبر 2021

سليم الهنتاتي
رئيس هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية

"دأبت الهيئة منذ سنة 2016 على إنجاز مهمّة تقييم أداء الجماعات المحلية في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحليّة. وقد حرصت خلال هذه السنة على إنجاح عملية تقييم الأداء بعنوان سنة 2019 في ظل ظروف استثنائية مرتبطة بجائحة كورونا، وهو ما أثّر بصفة مباشرة على عدد الزيارات الميدانية الّتي اقتصرت على 58 بلدية.

ويتنزّل هذا التقرير في إطار اعتماد مصفوفة تقييم جديدة تثمّن مجهودات البلديات في مجال تحسين الخدمات بالخصوص، ويتضمّن عرضا لمنهجية التقييم ومراحله وكشفا في النتائج النهائية للتقييم.

كما احتوى التقرير تقييما أوّليا للمصفوفة الجديدة ومحاولة للإجابة عن جملة من التساؤلات في علاقة بمدى توفّق البلديات عموما في المرور إلى النظام الجديد والتمكّن منه، والصعوبات التّي واجهتها عند تطبيق هذا النظام والاشكاليات التي رافقت عمليّة التقييم.

نأمل أن تحظى مختلف التوصيات الواردة بهذا التقرير، الّذي هو ثمرة مجهود جماعي شارك في إنجازه فريق من المقيّمين بالهيئة، بالاهتمام الكافي لتكون اللّبنة الأولى لمراجعة بعض المقاييس بهدف إضفاء مزيد من النجاعة على نظام تقييم أداء البلديات والرفع من أدائها بما ينعكس بصورة إيجابية على الخدمات المسداة للمواطن."

ميخائيل بن رابح
مراقب عام للمصالح العمومية
رئيس قسم التقييم بهيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية

"مثلما تتيح المهمة السنوية لتقييم أداء الجماعات المحلية فرصة متجددة للبلديين لإثبات حسن إدارتهم للشأن البلدي، تمثل كذلك فرصة لأعضاء الهيئة لتطبيق مهاراتهم وخبراتهم في مجال التقييم وتطويرها.

وقد مثلت مهمة التقييم بعنوان سنة 2019 تحديا للبلديين والمقيمين على حد السواء حيث شهدت إرساء نظام جديد للتقييم من جهة وعدة صعوبات مترتبة عن جائحة كوفيد 19 من جهة ثانية. ويمكن اعتبار أننا كسبنا الرهان عموما بفضل تظافر جهود جميع الأطراف المتدخلة في برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

ونأمل أن تعم تجربة تقييم الأداء مختلف هياكل ومؤسسات الدولة لما في ذلك من أثر إيجابي على جودة الخدمات المقدمة والرقي بأداء المرفق العام عموما."

إيناس سلاّم زغدودي
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

" أدخل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية، الذي يجري تنفيذه في تونس منذ سنة 2015، جملة من الإصلاحات على نظام تمويل الاستثمار ات المحلية حيث مكّن من اعتماد المقاربة التشاركية لإعداد البرامج السنوية للاستثمار إضافة إلى تكريس مبدأ التدبير الحر وربط تحويلات مساعدات الدولة لفائدة الجماعات المحلية "مساعدات غير الموظفة" بتحقيق الشروط الدنيا المستوجبة وبنتيجة تقييم الأداء.تمّ إرساء هذا النظام بشكل تدريجي. ففي المرحلة الأولى من البرنامج الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2019، تضمن هذا النظام 26 مؤشرًا في علاقة بمجالات الحوكمة والتصرف والديمومة.
وإثر التقييم النصف مرحلي لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية، تم إجراء بعض التعديلات عليه ليتمّ اعتمادها خلال المرحلة الثانية من البرنامج الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2022 وتم الانطلاق الفعلي لتطبيقها هذه السنة باعتبار الظرف الاستثنائي الذي مرت به البلاد خلال سنة 2020 في علاقة بجائحة كورونا.
وتتمثّل هذه التعديلات بالأساس في مراجعة نظام تقييم الأداء وذلك بالتقليل في عدد المؤشرات إلى 12 مؤشرًا ترتبط بصفة مباشرة بأداء البلدية. وتتوزّع هذه المؤشرات إلى مجالات ثلاث تتمثّل في تحسين الخدمات المسداة، المشاركة والشفافية وتحسين الموارد.مع الإشارة إلى أن برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية هو برنامجا ديناميكيا يتطوّر وفق السياق لتحقيق الأهداف المرسومة له."

سامية الوصيف

المديرة العامة للبرامج البلدية

والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم بوزارة الشؤون المحلية والبيئة

"بمناسبة عملية تقييم أداء البلديات بعنوان سنة 2019 تم خلال سنة 2021 ولأول مرة تطبيق المقاييس الجديدة لتقييم الأداء الجماعات المحلية تجسيما لمقتضيات القرار المشترك لوزيري المالية والشؤون المحلية بتاريخ 25 ديسمبر 2018. وقد تم الانتقال من نظام تقييم أداء سابق قائم بالأساس على مدى احترام الجماعة المحلية للقوانين والتراتيب المعمول بها إلى نظام تقييم فعلي الغاية منه التدرج في قياس أداء الجماعات المحلية وتطوير الخدمات على المستوى المحلي. ويبقى الهدف الأساسي للنظام الجديد لتقييم الأداء تطوير العمل البلدي من خلال الرفع من مستوى الخدمات المسداة وتعزيز المشاركة والشفافية وتحسين الموارد. ومن خلال مرافقة البلديات سيتواصل السعي من أجل تسهيل عملية إعدادها ملفات تقييم الأداء واعتماد تطبيقة لتوجيه الملفات على الخط. ونأمل أن يساهم النظام الجديد لتقييم الأداء في مزيد تطوير قدرات الجماعات المحلية خاصة على مستوى تعزيز العمل التشاركي وتحسين نسبة إنجاز الاستثمارات البلدية بما يمكن من تحقيق التنمية المحلية والاستجابة لطموحات المواطنين."

محمّد رضا السعدي

مدير عام مركز التكوين ودعم اللامركزية

تقتضي تنمية الموارد البشرية، باعتبارها إحدى ركائز اللامركزية، بناء قدرات المسؤولين المحليين بغاية تلبية احتياجات المجتمعات المحلية من حيث المعرفة والخبرة والمهارات الشخصية بما من شأنه أن يدعم جهود الجماعات المحلية في تطوير مواردها البشرية. ويمثّل البرنامج السنوي لدعم القدرات الّذي ينفذه مركز التكوين ودعم اللامركزية في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية ***فرصة وتحديا ومحركا للتغيير.***

فهو فرصة *من حيث إتاحته لإمكانية تنويع محاور التكوين إضافة إلى استخدام أدوات وتقنيات جديدة. هذا وقد أثبت المركز قدرته على استغلال هذه الفرصة من خلال تنظيمه للعديد من الدورات التكوينية في هذا الإطار والتّي تجاوزت خلال السنة الواحدة 100 دورة تكوينية.*

وهو تحدّ، *لصعوبة تغيير الأساليب والتقنيات المعتمدة عادة خلال الدورات التكوينية التي تقوم بالأساس على تقديم عروض. وقد حاول المركز في هذا المستوى سدّ الفجوة ليستخدم تقنيات تشاركية ورقمية. هذا وقد فرضت الأزمة المرتبطة بانتشار بفيروس كورونا من جهة وضرورة تحقيق المؤشرات المرتبطة بالصرف*les Indicateurs liés aux décaissements *من جهة أخرى، التوجه نحو تنفيذ عدد كبير من الدورات التكوينية عن بعد باستعمال تطبيقات مختلفة إضافة إلى إطلاق منصة التكوين عن بعد الخاصّة بالمركز.*

كما يمثّل البرنامج السنوي لدعم القدرات ***محركا للتغيير***، *حيث يتمّ بمناسبة تنفيذه اعتماد أدوات جديدة تستند إلى الأداء وتحقيق أهداف محدّدة. وقد كانت مساهمة المركز جيدة عموما أخذا بعين الاعتبار للصعوبات التي واجهها في البداية خاصّة في الجانب المتعلق بهندسة الموارد البشرية في البلديات.*

في الواقع، لم تكن مهمة المركز تنفيذ البرنامج المشار إلية أعلاه فحسب، بل أنّه كان أيضا قوة للاقتراح وتطوير الأدوات والمهارات ليساهم بدوره وبشكل فعّال في تطوير وتحسين مجموعة المؤشرات الجديدة وتصميم أدوات صنع القرار والاستراتيجية الرائدة مثل اعتماد بطاقات الوصف الوظيفي والمخطط التقديري للمهن والكفاءات وغيرها من الأدوات. ويواصل المركز العمل على تطوير أدوات جديدة على غرار جداول القيادة والموازنة الاجتماعية للبلديات.

فؤاد الفرجاني

رئيس بلدية طوزة

" تحظى اليوم بلدية طوزة من ولاية المنستير، بشرف الإشادة والتنويه من لدن هيئة الرّقابة العامة للمصالح العمومية برئاسة الحكومة التونسيّة، إثر تبوّئها المرتبة الأولى على الصّعيد الوطني في نطاق برنامج تقييم أداء المرفق البلدي لسنة 2019. وإنّ تصدّر هذه المرتبة المتقدمة ما هو إلا نتاج طبيعي لعمل ممنهج ودؤوب، ما انفكّ يبذله أعضاء المجلس البلدي بطوزة وكافة الأطر الإدارية والعقالية ببلدية طوزة، من أجل تدعيم الحوكمة الرشيدة والشفافية في جميع المعاملات المالية والإدارية لمؤسستهم البلدية، وفي تحسين خدماتها إزاء مواطنيها وترسيخ مبدأ التشاركية والمضي قدما في تنمية الموارد البلدية رغم شُحّها. ويعدّ البرنامج الوطني لتقييم أداء المرفق البلدي محطّة هامة تبعث على الحماسة وتبث روح المنافسة الشريفة بين البلديين في كامل أرجاء الوطن، من أجل الوقوف على هناتهم وتجويد مردودهم وتحسين أدائهم بما ينهض بالعمل البلدي ويطور ظروف حياة التونسيين ويرتقي بالوطن إلى أفضل المراتب، والله الموفّق."

منجي بن ماجول

رئيس بلدية بوعرادة

"يمثّل تقييم أداء الجماعات المحلية مرآة تعكس مدى نجاعة العمل البلدي على جميع المستويات ومدى تحقيق الأهداف والمشاريع المبرمجة وبالتالي مدى تحقيق تطلعات وإنتظارات المتساكنين بالمنطقة البلدية. حيث عن طريق المؤشرات والإحصائيات يمكن الوقوف على النقائص والحدود وبالتالي إيجاد الحلول والمقترحات العملية. نتطلع أن تقييم الأداء يكون حافز للبلديات المجتهدة والمتحصلة على أحسن المراتب برصد حوافز مالية أو مادية لهذه البلديات".

نزيهة قداشة

رئيسة بلدية منزل جميل

"حفّزت تجربة تقييم الأداء البلديات على التفكير في تحسين إطارها البشري ومثّلت دافعا لها للعمل بصيغة التشاركية واعتماد الشفافية من خلال نشر كافة أعمالها وتمكين المواطنين من النفاذ إلى المعلومة. ونؤكد بهذه المناسبة على وجوب التعامل بأكثر مرونة مع بعض الوضعيات حيث أنّ التقييم يقتضي بداية أن تكون جميع البلديات على نفس المستوى من حيث الموارد البشرية والمالية وعدم تحميل الإدارة البلدية لمسؤولية بعض الأعمال والقرارات الخارجة عن نطاقها على غرار ما يفرزه النظام الحالي للانتخابات من تأخير في انعقاد المجالس البلدية وعدم المصادقة على المواضيع ذات الأهمية القصوى مثل الميزان البلدي وذلك لأسباب سياسية وعدم وجود التناغم الذي يؤدي إلى حسن التصرف في هذا المجال إلى غير ذلك من الصعوبات. هذا ولا يسعنا في هذا المستوى إلاّ أن نؤكد على مدى مساهمة المقاييس المعتمدة في تحسين الخدمات وحسن التصرف وتحسن العلاقة بين البلدية ومحيطها غير أنّه وجب التعامل بمرونة أكبر مع بعض الوضعيات كما سبق ذكره."

إنصاف سالم

رئيسة بلدية المطوية

"تعتبر تجربة تقييم الأداء لبلدية المطوية فرصة هامّة للوقوف على مدى توقّفها للإستجابة لمتطلبات العمل البلدي والإطلاع على المجالات الجديدة المتعلقة بالحماية البيئية والإجتماعية للمشاريع والمقاربة التشاركية والشفافية والنفاذ إلى المعلومة.

كما تسنى لنا خلال هاته التجربة من شرف إلتقاء ومرافقة متميّزة للسّادة والسيّدات المراقبين العموميين وممثلي رئاسة الحكومة، ومكنتنا من مزيد توضيح وتبسيط بعض المسائل التي تخصّ العمل البلدي.

وقد نالت بلدية المطوية شرف التميّز خلال السنة بحصولها على 81 نقطة، ولاشك أن هذا المكسب الهام هو ثمرة تعاون وعمل بروح الفريق بين أعوان الإدارة وأعضاء المجلس البلدي وأعوان النظافة ولاسيما مكونات المجتمع مدني.

بلدية المطوية نحن على درب التألق والإمتياز مواصلون."

الفهرس

الموضوع	الصفحات
توطئة	**1**
المحور الأوّل: منهجية التقييم ومراحله	**2**
1.1. مستجدات نظام التقييم الجديد	2
2.1. الاستثناءات	3
3.1. منهجية اختيار عيّنة البلديات المعنيّة بالزيارات الميدانية	4
4.1. مراحل التقييم	5
أ- قبول ملفات التقييم	5
ب-التقييم المستندي	6
ج- التقييم الميداني	6
د- مطالب المراجعة	6
المحور الثاني: النتائج النهائية لتقييم أداء البلديات بعنوان سنة 2019	**8**
1.2. النتائج والمؤشرات العامة	8
أ- كيفية احتساب الأعداد النهائية في حالات الإعفاءات	8
ب- توزيع البلديات حسب مجالات الأعداد	10
ج- توزيع البلديات حسب العدد النهائي المسند	11
د- نتائج تقييم أداء البلديات المشاركة في التقييم التجريبي	12
2.2. النتائج حسب حجم البلديات	13
3.2. النتائج على المستوى الجهوي	16
4.2. النتائج حسب مجالات التقييم	17
أ- مجال تحسين الخدمات المسداة	17
ب-مجال المشاركة والشفافية	30
ج-مجال تحسين الموارد	36
5.2. تحليل الفوارق بين الأعداد المسندة بعنوان سنتي 2018 و2019	42

المحور الثالث: تقييم أولي للنظام الجديد والتوصيات	**47**
1.3. تحليل الفوارق بين التقييم المستندي والتقييم الميداني	47
2.3. معالجة مطالب المراجعة	51
3.3. الاشكاليات والتوصيات	53
أ- الإشكاليات	53
ب- التوصيات	56

قائمة الجداول

جدول عدد 1	مقاييس تقييم الأداء.
جدول عدد 2	سلّم الدرجات لإحتساب حجم المساعدة غير الموظفة المخصصة للبلدية (قسم تقييم الأداء) بعنوان سنة الانتفاع.
جدول عدد 3	عدد الوثائق المنقوصة.
جدول عدد 4	تطوّر الأعداد البلديات المشاركة في التقييم التجريبي بعنوان سنة 2018.
جدول عدد 5	تصنيف البلديات التي تم تقييمها بعنوان سنة 2019 حسب عدد السكان.
جدول عدد 6	معدّلات الأعداد النهائية والإنحرافات المعيارية حسب الأصناف.
جدول عدد 7	قائمة البلديات المتفوقة التي حقّقت مستوى أداء يساوي أو يفوق 90 نقطة.
جدول عدد 8	قائمة البلديات التي تحصّلت على عدد دون 50 نقطة.
جدول عدد 9	توزيع البلديات حسب الحجم وحسب نسبة الفضلات المنزلية والمشابهة المرفوعة.
جدول عدد 10	توزيع البلديات حسب الحجم وحسب عدد الوثائق المنشورة على موقع الواب.
جدول عدد11	توزيع البلديات حسب مدى إحترامها للإجراءات البيئية والإجتماعية المستوجبة.
جدول عدد 12	توزيع البلديات حسب العدد المسند في المقياس 1.3.
جدول عدد 13	توزيع البلديات حسب نسبة إنجاز بطاقات الوصف الوظيفي.
جدول عدد 14	قائمة البلديات التي تراجعت أعدادها بصفة ملحوظة.
جدول عدد 15	قائمة البلديات التي ارتفعت أعدادها بصفة ملحوظة.
جدول عدد 16	تأثير التقييم الميداني على الأعداد الأولية.
جدول عدد 17	أهم الفوارق المسجلة بين العدد المستندي والعدد الميداني.
جدول عدد 18	البلديات التي انخفض عددها بـ10 نقاط فأكثر على إثر الزيارة الميدانية.
جدول عدد 19	تطور معدل التغيير في الأعداد بعد التقييم الميداني.
جدول عدد 20	عدد التغييرات التي طرأت على المقاييس بعد التقييم الميداني.
جدول عدد 21	المؤشرات المتعلّقة بعملية معالجة مطالب المراجعة.
جدول عدد 22	تأثير عمليّة المراجعة على الأعداد الأولية.

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني عدد 1	طبيعة الإعفاءات وعددها.
رسم بياني عدد 2	توزيع عدد البلديات حسب مجالات الأعداد.
رسم بياني عدد 3	توزيع البلديات حسب العدد النهائي المسند.
رسم بياني عدد 4	توزيع البلديات حسب الحجم وحسب مجالات الأعداد.
رسم بياني عدد 5	المعدلات الجهوية.
رسم بياني عدد 6	الولايات التي تجاوز مستوى أدائها المعدل الوطني والولايات التي حققت مستوى أداء دون المعدل الوطني.
رسم بياني عدد 7:	توزيع البلديات حسب العدد المسند في مجال تحسين الخدمات المسداة.
رسم بياني عدد 8	المعدلات الجهوية في مجال تحسين الخدمات المسداة.
رسم بياني عدد 9	توزيع الأعداد المسندة في المقياس 1.1.
رسم بياني عدد 10	توزيع الأعداد المسندة في المقياس 1.1 حسب الحجم.
رسم بياني عدد 11	المعدلات الجهوية في المقياس 1.1.
رسم بياني عدد 12	توزيع البلديات حسب مجالات نسب الإنجاز المالي للبرنامج السنوي للإستثمار.
رسم بياني عدد 13	التوزيع الجهوي حسب مجالات نسب الإنجاز المالي للبرنامج السنوي للإستثمار.
رسم بياني عدد 14	توزيع الأعداد المسندة في المقياس2.1.
رسم بياني عدد 15:	توزيع البلديات حسب مجالات نسب تنفيذ الصفقات العمومية.
رسم بياني عدد 16	توزيع البلديات حسب مجالات نسب تنفيذ نفقات الصيانة.
رسم بياني عدد 17	توزيع البلديات حسب نسب تنفيذ النفقات بعنوان الصيانة وحسب الحجم
رسم بياني عدد 18	التوزيع الجهوي حسب مجالات نسب تنفيذ النفقات بعنوان الصيانة.
رسم بياني عدد 19:	التوزيع الجهوي حسب مجالي نسب رفع الفضلات.
رسم بياني عدد 20	توزيع البلديات حسب العدد المسند في مجال المشاركة والشفافية.
رسم بياني عدد 21	المعدلات الجهوية في مجال المشاركة والشفافية.
رسم بياني عدد 22	توزيع الأعداد المسندة في المقياس 1.2.
رسم بياني عدد 23	توزيع البلديات حسب مجالات نسب مشاركة المواطنين في إعداد البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2020.
رسم بياني عدد 24	توزيع البلديات حسب مجالات نسب معالجة الشكاوى.

رسم بياني عدد 25	توزيع البلديات حسب العدد المسند في مجال تحسين الموارد.
رسم بياني عدد 26	المعدلات الجهوية في مجال تحسين الموارد.
رسم بياني عدد 27	توزيع البلديات حسب مجالات نسب خلاص الديون.
رسم بياني عدد 28	توزيع البلديات حسب مجالات نسب تطور الموارد الذاتية المستخلصة.
رسم بياني عدد 29	توزيع البلديات حسب نسب تطور الموارد الذاتية المستخلصة وحسب الحجم.
رسم بياني عدد 30	تطور عدد مطالب المراجعة.

تـوطئة

تبعا للإذن بمأمورية عدد 02 الصّادر عن السيّد رئيس الحكومة بتاريخ 6 أفريل 2021 **(ملحق عدد 1)**، وعملا بقرار وزيري المالية والشؤون المحلية والبيئة المؤرخ في 25 ديسمبر 2018 والمتعلّق بضبط مقاييس تقييم أداء الجماعات المحلية، وخاصّة الفصل الأوّل منه الذّي ينصّ على تكليف هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية بإجراء التقييم السنوي والمستقل لأداء الجماعات المحلية، وتطبيقا لمقتضيات لفصل 11 من الأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 والمتعلّق بضبط شروط إسناد القروض ومَنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، تولّى فريق عن هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية إجراء تقييم لأداء البلديات المشاركة في برنامج التّنمية الحضرية والحوكمة المحلّية، بعنوان سنة 2019.

هذا وتجدر الإشارة أنّه تمّ إعفاء البلديات من تقييم الأداء بعنوان سنة 2020 بقرار من اللجنة الوزارية المشتركة بتاريخ 24 جويلية 2020 نظرا للوضع الوبائي الناجم عن جائحة كوفيد 19.

وتعدّ مهمّة التقييم بعنوان سنة 2019 الأولى من نوعها بالاستناد إلى نظام تقييم يعتمد بالأساس على مصفوفة جديدة من المقاييس وسلّم تناسبي يتكّون من خمس درجات توافق كل درجة منها حاصلا من النقاط ونسبة من حجم المساعدة غير الموظفة المخصّصة للبلدية (قسط تقييم الأداء) بعنوان سنة الانتفاع.

كما اتّسمت عملية تقييم الأداء خلال سنة 2021 بتواصل تداعيات الجائحة ممّا أثّر على السير العادي للمهمة خاصّة في الجانب المتعلّق منها بالتقييم الميداني.

ويتضمّن التقرير 3 محاور كالآتي:

المحور الأوّل: منهجية التقييم ومراحله

المحور الثاني: النتائج النهائية لتقييم أداء البلديات بعنوان سنة 2019

المحور الثالث: تقييم أولي للنظام الجديد والتوصيات

وقد أفرزت عملية التقييم جملة من الملاحظات والتوصيات موضوع التقرير الموالي:

المحور الأوّل:
منهجية التقييم ومراحله

تقدّمت 271 بلدية، من جملة 272 بلدية معنيّة بطلب لتقييم أدائها بعنوان سنة 2019، حيث لم تودع بلدية أزمور مطلبا في الغرض لدى الهيئة.

وطبقا لما ورد بالدليل العملي لتقييم أداء الجماعات المحلية، تمّ في مرحلة أولى إجراء تقييم مستندي للبلديات المشاركة في البرنامج ثمّ في مرحلة ثانية، إجراء تقييم ميداني على عيّنة متكونة من 58 بلدية.

1.1. مستجدات نظام التقييم الجديد:

تتمثّل أهمّ التغييرات المدخلة على منهجية التقييم فيما يلي:

- اعتماد مجالات ومقاييس جديدة للتقييم كما هو مبيّن بالجدول الموالي:

جدول عدد 1: مقاييس تقييم الأداء

المجال / المقياس	العدد الأقصى	مجموع المجال
المجال الأول : تحسين الخدمات المسداة		
المقياس 1 : الإنجاز المالي لبرنامج الإستثمار البلدي	10	34
المقياس 2: تنفيذ المخطط التقديري للصفقات العمومية	8	
المقياس 3: تنفيذ المخطط الثلاثي التقديري للصيانة	7	
المقياس 4: مجهود البلدية في مجال النظافة	9	
المجال الثاني : المشاركة والشفافية		
المقياس 1 : مشاركة المواطنين في إعداد البرنامج السنوي للإستثمار	8	34
المقياس 2: النفاذ إلى الوثائق البلدية	7	
المقياس 3: معالجة الشكاوى في أجل أقصاه 21 يوما	10	
المقياس 4: احترام تطبيق الإجراءات البيئية والإجتماعية	9	
المجال الثالث: تحسين الموارد		
المقياس 1: يعكس البرنامج السنوي لدعم قدرات التصرف المواضيع والمحاور التي سجلت في شأنها نقائص بالتقرير السنوي لتقييم الأداء وتقرير التدقيق المنجز من قبل دائرة المحاسبات	7	32
المقياس 2: اعتماد أدوات التصرف وتطبيقها في الموارد البشرية خاصة منها وضع مخطط تقديري للمهن والكفاءات	7	
المقياس 3: تسوية وضعية الديون المرسمة بمخطط تطهير الديون	8	
المقياس 4: تطور الموارد الذاتية المستخلصة	10	
المجموع العام	**100**	

هذا وقد حافظت المصفوفة الجديدة على بعض المقاييس المعتمدة في النظام السابق، على غرار نسبة الإنجاز المالي للبرنامج السنوي للإستثمار والتصرف في الشكاوى وتطهير الديون وتنفيذ الصفقات العمومية.

- اعتماد سلّم درجات عند احتساب حاصل النقاط يتمّ بمقتضاه إسناد نسبة من حجم المساعدة غير الموظّفة بعنوان سنة الانتفاع، كما هو مبيّن بالجدول التّالي:

جدول عدد 2: سلّم الدرجات لاحتساب حجم المساعدة غير الموظفة المخصصة للبلدية (قسم تقييم الأداء) بعنوان سنة الانتفاع

سلم الدرجات	حاصل النقاط	النسبة من حجم المساعدة غير الموظفة المخصصة للبلدية (قسم تقييم الأداء) بعنوان سنة الانتفاع
الدرجة 1	أقل من 50 نقطة	0 %
الدرجة 2	من 50 إلى 59 نقطة	60 %
الدرجة 3	من 60 إلى 69 نقطة	70 %
الدرجة 4	من 70 إلى 79 نقطة	80 %
الدرجة 5	يساوي أو يفوق 80 نقطة	100 %

- وجوبية إرفاق ملفات التقييم (الاستمارة) بجملة من الوثائق المثبتة لطريقة احتساب بعض المؤشرات.

- حرمان البلدية من المبالغ الراجعة لها بعنوان سنة الانتفاع بالتأجيل والمبالغ المؤجلة (بصفة كليّة أو جزئيّة) وذلك في حالة التصريح بمعلومات مغلوطة للمرّة الثانية.

2.1. الاستثناءات:

أقرّت اللجنة الوزارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج التّنمية الحضرية والحوكمة المحلية في جلستيها المنعقدتين على التوالي بتاريخ 13 فيفري 2020 و24 جويلية 2020 جملة من الاستثناءات التّي يتعيّن أخذها بعين الاعتبار عند تقييم الأداء، وذلك لاستحالة استجابة البلديات لبعض مقتضيات مقاييس نظام التقييم الجديد. وتتمثّل هذه الاستثناءات في:

- اعتبار البلديات التّي تولّت موافاة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة بالتقرير السداسي لتقدّم تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار بعد آجال موفّى شهر جويلية وقبل موفّى 2019 أنّها التزمت بالآجال.

- اختصار العمل بالمقياس 4.1 (مجهود البلدية في مجال النظافة) بداية من شهر جويلية 2019 عوضا عن 1 جانفي 2019 (دفتر النظافة ونسبة الفضلات المنزلية والمشابهة المرفوعة) وإسناد نقطتين للبلدية التي أعلنت خلال سنة 2019 عن منافسة لاختيار مكتب دراسات لإعداد مخطط بلدي للتصرف في النفايات.

- القبول بصفة استثنائية، بالنسبة للمقياس4.2 (احترام الإجراءات البيئية والاجتماعية) بإيداع تقريري الثلاثيتين الأولى والثانية لدى الفروع الجهوية للصندوق بعد الآجال المحدّدة (أفريل وجويلية).

- إسناد 3 نقاط بالنسبة للمقياس 2.3 (اعتماد أدوات التصرف وتطبيقها في الموارد البشرية خاصّة منها وضع مخطّط تقديري محين للمهن والكفاءات) لجميع البلديات التّي قامت أو لم تقم بإعداد مخطّط تقديري محين للمهن والكفاءات (في صورة التأكد من وجود بلديات لم تنتفع بدورات تكوينية في الغرض).

3.1. منهجية اختيار عينة البلديات المعنية بالزيارات الميدانية:

ارتأت الهيئة خلال هذه السنة اعتماد منهجية لاختيار عينة البلديات المعنية بالزيارات الميدانية تستجيب إلى عدد من المعطيات والاعتبارات، خاصّة منها سلّم الدرجات الجديد على ألّا يتجاوز عدد البلديات المعنية في جميع الحالات 100 بلدية على أقصى تقدير، وذلك كالتالي:

- البلديات العشر المرتبة الأولى في التقييم المستندي،
- البلديات العشر المرتبة الأخيرة في التقييم المستندي،
- بعض البلديات التّي شملها التقييم التجريبي (من جملة 20 بلدية)،
- البلديات التّي لم تشملها الزيارات الميدانية (20 بلدية من جملة 30)،
- البلديات المتحصلة على 49-50-51 نقطة،
- البلديات المتحصلة على 59-60-61 نقطة،
- البلديات المتحصّلة على 79-80-81 نقطة،
- التوزيع الجهوي،
- البلديات التي لم توافِ الهيئة بوثيقتين أو أكثر ضمن ملف تقييم الأداء،
- تطورات الوضع الوبائي والصحي المرتبط بجائحة كورونا.

4.1. مراحل التقييم:

أ- قبول ملفات التقييم:

حدّد تاريخ 15 أفريل 2021 كآخر أجل لإيداع استمارات التقييم، على أن يتمّ خصم 5 نقاط بالنسبة لمطالب التقييم المودعة بعد هذا التاريخ وإلى حدود 1 ماي 2021.

وقد وردت على الهيئة 271 استمارة تقييم، وبذلك بلغت نسبة المشاركة 99,6 %.

وأودعت 5 بلديات ملفاتها بعد تاريخ 15 أفريل 2021 ممّا استوجب خصم 5 نقاط من عددها الإجمالي) وهي بلديات الزهور من ولاية القصرين ومارث من ولاية قابس والصخيرة من ولاية صفاقس ولالة من ولاية قفصة وتستور من ولاية باجة، علما أنّ هذه الأخيرة قد قامت في مرحلة أولى بإيداع استمارة تخصّ نظام التقييم القديم وقد تمّت دعوتها لإيداع ملفّ ثان مع احترام الآجال نفسها (أي قبل يوم 1 ماي 2021).

هذا وقد لاحظ فريق التقييم عدم موافاة بعض البلديات الهيئة بجميع الوثائق المطلوبة صلب ملفات التقييم، ما دعاها لمطالبة البلديات التي وردت ملفاتها في مرحلة مبكّرة لاستيفاء بقية الوثائق ممّا مكّنها من إنجاز المطلوب في الآجال المحدّدة.

وباعتبار أنّ الدليل العملي لتقييم أداء الجماعات المحلية لم ينصّ على إجراءات محدّدة في صورة غياب وثيقة أو أكثر من قبيل عدم قبول الملف أو خصم نقاط، فإنّ الهيئة قبلت جميع الملفات المنقوصة وأدرجت بعض البلديات التي لم تواف الهيئة بوثيقتين أو أكثر ضمن عيّنة البلديات المزمع تقييمها ميدانيا، علما أن 124 بلدية وافت الهيئة بجميع الوثائق المطلوبة في حين لم تواف 7 بلديات بأي وثيقة[1]. هذا ويبيّن الجدول الموالي عدد البلديات التي وردت ملفاتها منقوصة من وثيقة أو أكثر أو تضمّنت وثيقة أو أكثر غير مطابقة للمطلوب.

[1]) وهي بلديات الشراردة وملولش والمنيهلة وكسرى وقعفور والصخيرة ولالة. هذا وقد تمّ تقييم بلديتي الصخيرة وقعفور ميدانيا.

جدول عدد 3: عدد الوثائق المنقوصة

الوثيقة المنقوصة	عدد البلديات
نسخة من جدول قيادة متابعة تنفيذ الصفقات العمومية و/أو مستخرج من المخطط التقديري للصفقات العمومية	44
نسخ من جداول إحالة تقريري تقدّم تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار إلى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	43
جدول إحالة التقرير السداسي حول تقدّم تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار إلى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	41
مستخرج من منظومة " أدب" للفقرة 80.	39
نسخة من المخطط التقديري المحّين للمهن والكفاءات	26
وثيقة تشخيص احتياجات التكوين والمساندة الفنية	22
نسخة من البرنامج السنوي لدعم قدرات التصرف وبوثيقة تشخيص احتياجات التكوين والمساندة الفنية	20
نسخة من البرنامج السنوي لدعم قدرات التصرف	5
كشف متابعة لمدى تنفيذ البرنامج السنوي للإستثمار ممضى عليه من قبل رئيس البلدية والقابض	4

ويلاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن جداول إحالة تقريري تقدّم تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار إلى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة وجدول قيادة متابعة تنفيذ الصفقات العمومية تمثّلان أكثر الوثائق التي لم تتم موافاة الهيئة بها ضمن ملف التقييم الأصلي.

ب- *التقييم المستندي:*

طبقا للدليل العملي، تولّت الهيئة في مرحلة أولى تقييم الاستمارات الواردة عليها في الآجال المحدّدة وإسناد الأعداد الأولية على مرحلتين كما كان الشّأن في السنوات السابقة، حيث تمّ اعتماد تقييمين منفصلين لكلّ استمارة (من قبل مقيّمين اثنين)، وفي صورة وجود اختلاف بين الأعداد المسندة يتمّ اللّجوء إلى التحكيم وإسناد الأعداد النهائيّة بالتوافق بين المقيّمين ومحكّم.

ج- *التقييم الميداني:*

تمّ اختيار العيّنة وفق المنهجية المبيّنة سابقا وتضمّنت 70 بلدية. إلاّ أنّه، وعلى إثر تطوّر الوضع الوبائي، لم تتسنّ زيارة سوى 58 بلدية.

د- *مطالب المراجعة:*

ورد على الهيئة 40 مطلب مراجعة في الآجال (16 أوت 2021) و5 مطالب خارج الآجال.

ونظرا للوضع الصحي العام بالبلاد التونسية، تمّ هذه السنة اعتماد صيغة البريد الإلكتروني لتقديم البلديات مطالب المراجعة مدعومة بالمؤيدات اللازمة، وذلك إلى جانب اعتماد المسار العادي

المتمثل في إيداع المطالب بصفة مباشرة لدى مكتب الضبط المركزي لرئاسة الحكومة، كما هو منصوص عليه بمنشور وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد 16 بتاريخ 28 نوفمبر 2019، علما أن الهيئة تلقت 12 مطلب مراجعة عبر البريد الإلكتروني، منها 6 مطالب تمّ إيداعها كذلك بصفة مباشرة لدى مكتب الضبط. وقد أسفرت معالجة مطالب المراجعة إلى تغيير العدد الجملي المسند لـ 20 بلدية كما سيتمّ تفصيله لاحقا.

المحور الثاني:

النتائج النهائية لتقييم أداء البلديات بعنوان سنة 2019

شملت عمليات تحليل النتائج النهائية لتقييم أداء البلديات، **(ملحق عدد 2)**، تباعا النتائج والمؤشرات العامّة والنتائج حسب حجم البلديات والنتائج على المستوى الجهوي والفوارق بين الأعداد المسندة وفق منظومتي التقييم المعتمدتين بعنوان سنتي 2018 و2019:

1.2. النتائج والمؤشرات العامّة:

أ- كيفيّة احتساب الأعداد النهائيّة في حالات الإعفاءات:

يتمّ تقييم أداء البلديّات من خلال 12 مقياسا موزّعا على ثلاثة مجالات بمجموع نقاط جملي قدره 100 نقطة. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن 47 بلدية لم تبرمج صفقات بعنوان سنة 2019 وبالتالي كانت معفاة من عملية إعداد مخطط تقديري للصفقات (مقياس 2.1: 8 نقاط)، كما أن 16 بلدية ليست لها ديون وبالتالي كانت معفاة من عملية إعداد مخطط لتطهير الديون (مقياس 3.3: 8 نقاط). بالإضافة إلى ذلك، فإن 4 بلديات صرحت أنّه ليس لديها صفقات وديون بعنوان سنة 2019 وبالتالي تمّ إعفاؤها من التقييم بالنسبة للمؤشرين المذكورين وتبعا لذلك يكون مجموع النقاط الجملي بالنسبة للبلديات التي ليس لها صفقات أو ليس لها ديون يساوي 92 نقطة، في حين أن مجموع النقاط الجملي بالنسبة للبلديات التي ليس لها صفقات وليس لها ديون يساوي 84 نقطة.

ويبيّن الرسم البياني الموالي طبيعة هذه الإعفاءات وعددها بعنوان سنة 2019:

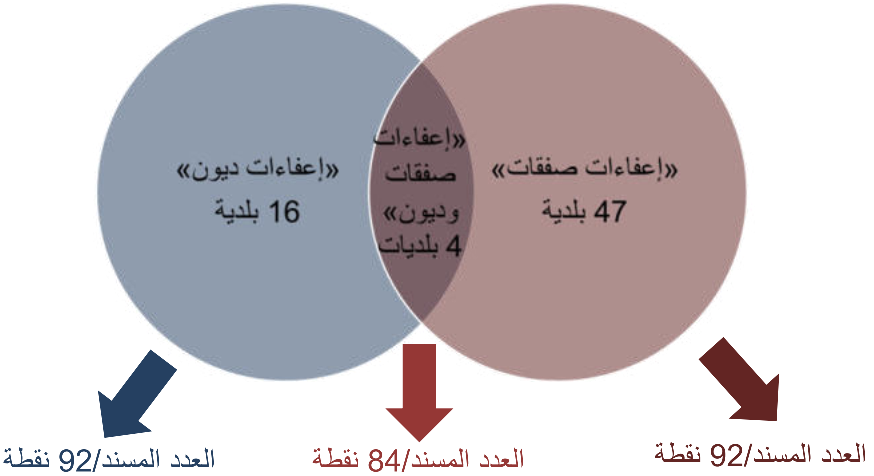

رسم بياني عدد 1: طبيعة الإعفاءات وعددها

وعليه، فقد تمّ تعديل أعداد البلديات المعفاة من التقييم بعنوان المؤشرين المذكورين أو أحدهما وتصحيحها للحصول على عدد على 100 نقطة، وذلك باعتماد القاعدة الثلاثيّة في مرحلة أولى ثمّ تصحيح العدد بأخذ الجزء الصحيح (la partie entière) له وإضافة نقطة واحدة.
ويبيّن المثالان المواليان كيفيّة الإحتساب:

- مثال1: تحصّلت بلديّة تازركة على 67 نقطة. وباعتبار عدم برمجتها صفقات بعنوان سنة 2019 كانت معفاة من عمليّة إعداد مخطّط تقديري للصفقات، وبالتّالي فحاصل النقاط الذي حققته البلدية يتم احتسابه على 92 نقطة عوضا عن 100 نقطة ممكنة (طرح 8 نقاط تخصّ مقياس تنفيذ المخطّط التقديري للصفقات العمومية). وفي مرحلة ثانية يتمّ اعتماد القاعدة الثّلاثية (67×100/92=72,82) ثمّ أخذ الجزء الصحيح من العدد أي 72 وإضافة نقطة ليكون العدد المسند للبلدية 73 نقطة.

- مثال2: تحصّلت بلدية أولاد الشامخ على 59 نقطة. وباعتبار أنه ليست للبلدية صفقات وليست لها ديون كانت معفاة من عملية إعداد مخطط تقديري للصفقات وعملية إعداد مخطط لتطهير الديون. وبالتالي فحاصل النقاط الذي حققته البلدية يتم احتسابه على 84 نقطة عوضا عن 100 نقطة ممكنة (طرح 8 نقاط تخص مقياس تنفيذ المخطّط التقديري للصفقات العمومية و8 نقاط تخص مقياس تسوية وضعية الديون المرسمة بمخطط تطهير الديون). وفي مرحلة ثانية يتم اعتماد القاعدة الثلاثية (59×100/84=70,23) ثم أخذ الجزء الصحيح من العدد أي 70 نقطة وإضافة نقطة لتكون النتيجة النهائية 71 نقطة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في صورة أفضت القاعدة الثلاثية إلى عدد صحيح، يتم الإبقاء عليه كعدد نهائي وذلك كما يبينه المثال التّالي:

- مثال3: تحصّلت بلدية الغنادة على 69 نقطة. وباعتبار أنه ليست للبلدية ديون كانت معفاة من عملية إعداد مخطّط لتطهير الديون. وبالتّالي فحاصل النقاط الذي حقّقته يتم احتسابه على 92 نقطة عوضا عن 100 نقطة ممكنة (طرح 8 نقاط تخص مقياس تسوية وضعية الديون المرسمة بمخطط تطهير الديون). وفي مرحلة ثانية يتم اعتماد القاعدة الثلاثية (69×100/92=75). وباعتبار أن العدد صحيح (75) يتم الإبقاء عليه.

ب - توزيع البلديات حسب مجالات الأعداد:

تحصّلت 252 بلدية على عدد يساوي أو يفوق 50 نقطة (بنسبة ناهزت 93 %)، وهو ما يخوّل لها الحصول على نسبة من المساعدة غير الموظفة (قسط تقييم الأداء) بعد تطبيق سلّم الدرجات المنصوص عليه بقرار وزيري المالية والشؤون المحلية والبيئة المذكور أعلاه. ويبيّن الرسم البياني الموالي توزيع عدد البلديات حسب مجالات الأعداد:

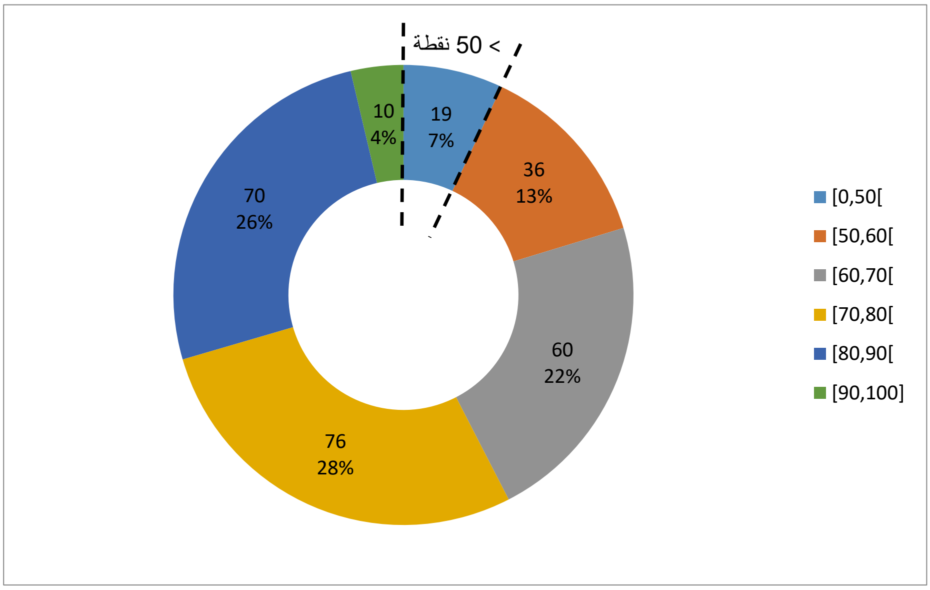

رسم بياني عدد 2: توزيع عدد البلديات حسب مجالات الأعداد

ويلاحظ من خلال الرسم البياني ما يلي:

- تحصّلت 80 بلدية على عدد يساوي أو يفوق 80 نقطة مما يمكنها من استحقاق 100 % من المساعدة غير الموظفة قسط تقييم الأداء، علما أن 10 بلديات تحصّلت على 90 نقطة فأكثر. وبالتالي فإنه في صورة إلغاء المساعدة بصفة كلية أو جزئية لعدد من البلديّات يتم إعادة توزيع المبالغ الملغاة عليها.

- تمكّنت 172 بلدية من تحقيق مستوى أداء يخوّل لها الحصول على جزء من المناب المخصّص لها تناسبيا مع حاصل النقاط، حيث تحصّلت 76 بلدية (28 % من البلديات المشاركة) على عدد يتراوح بين 70 و79 نقطة توافقه نسبة 80 % من حجم المساعدة غير الموظفة المخصّصة للبلدية (قسط تقييم الأداء). وتحصّلت 60 بلديّة على عدد يتراوح بين 60 و69 نقطة توافقه نسبة 70 % من حجم

المساعدة، في حين تمكّنت 36 بلدية من تحقيق مستوى أداء بين 50 و59 نقطة يخول لها الحصول على 60 % من حجم المساعدة.

- لم تتمكن 19 بلدية من بلوغ حاصل 50 نقطة وهي بلديات لالة وقلعة سنان وتستور والزهور (القصرين) والنور وطبربة والصخيرة وزاوية قنطش وبوشمة وبئر علي بن خليفة وبرج العامري والقيروان وجبل الوسط وسيدي ثابت والغريبة ومارث ونابل والقلعة الخصبة ومنزل شاكر، وهو ما يترتب عنه تأجيل الانتفاع بالمساعدة المذكورة بصفة كلّية لمدة سنة.

ج- توزيع البلديات حسب العدد النهائي المسند:

يبيّن الرسم البياني الموالي توزيع البلديات حسب العدد النهائي المسند:

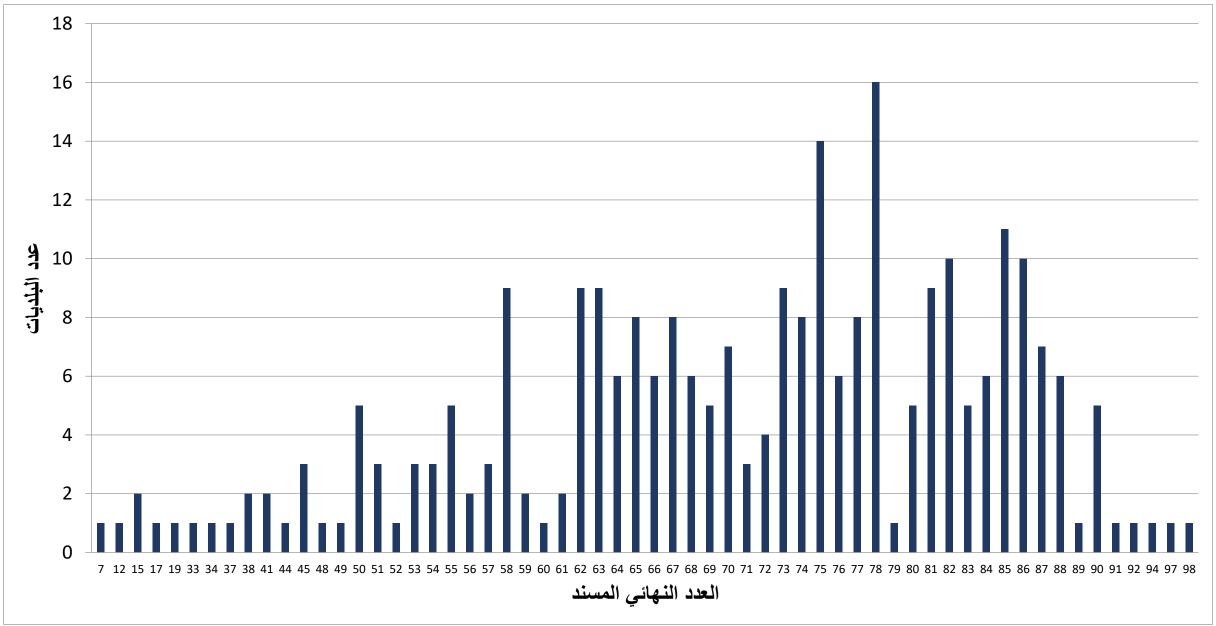

رسم بياني عدد 3: توزيع البلديات حسب العدد النهائي المسند

ويلاحظ من خلال الرسم البياني:

- يبلغ المعدل الوطني 70,08 نقطة أي بفارق 20 نقطة على الحاصل الأدنى المخوّل للانتفاع بنسبة من المساعدة.

- يمثّل مستوى الأداء 73 نقطة "الوسيط" (la médiane) الذي يقسم مجموعة البلديات إلى نصفين، أي أن 50 % من البلديات تحصلت على عدد يساوي أو يفوق 73 نقطة مقابل 50 % على عدد أقل من 73 نقطة، علما أنه تم إسناد هذا العدد إلى 9 بلديات.

- يمثّل مستوى الأداء 78 نقطة "المنوال" (le mode) أي العدد الأكثر تكرارا، حيث تم إسناد هذا العدد إلى 16 بلدية.

- يبلغ "الإنحراف المعياري" (l'écart-type) للأعداد النهائية المسندة 15,12 نقطة. وبالنظر إلى التشتت الإحصائي طبقا لقاعدة 68-95-99,7، تبيّن أن 74,9 % من الأعداد المسندة تقع على امتداد إحراف معياري (ضمن المجال 70,08 ± 15,12) و95,9 % من الأعداد المسندة تقع على امتداد انحرافين معياريين (ضمن المجال 70,08 ± 2 × 15,12) و97,8 % من الأعداد المسندة تقع على امتداد ثلاثة انحرافات معيارية (ضمن المجال 70,08 ± 3 × 15,12). في المقابل، بقيت الأعداد المسندة إلى 6 بلديات خارج المجالات المذكورة وهي بلديات طبربة (19 نقطة) والنور (17 نقطة) والزهور القصرين (15 نقطة) وتستور (15 نقطة) وقلعة سنان (12 نقطة) ولالة (7 نقاط)، وهو ما يستوجب إجراء تدخلات خاصة بهذه البلديات للوقوف على الأسباب التي حالت دون الرفع من مستوى أدائها.

- تمكّنت بلدية طوزة من تحقيق أرفع مستوى أداء بحاصل 98 نقطة. وفي المقابل لم تحقّق بلدية لالة سوى 7 نقاط وهو مستوى الأداء الأدنى بعنوان سنة 2019.

د- نتائج تقييم أداء البلديات المشاركة في التقييم التجريبي:

يلاحظ من خلال بيانات الجدول الموالي التطوّر الملحوظ في الأعداد المسندة لجميع البلديات المشاركة في التقييم التجريبي بعنوان سنة 2018. وبالتالي يمكن استنتاج أنّ هذه المشاركة كان لها انعكاس إيجابي على قدرتها على الاستجابة لمتطلبات نظام التقييم الجديد مقارنة بالبلديات التي لم تتم دعوتها للمشاركة.

جدول عدد 4: تطوّر أعداد البلديات المشاركة في التقييم التجريبي بعنوان سنة 2018

البلدية	العدد المسند بعنوان سنة 2018	النسبة من المساعدة غير الموظفة (قسط تقييم الأداء)	العدد المسند بعنوان سنة 2019	النسبة من المساعدة غير الموظفة (قسط تقييم الأداء)
قلعة الأندلس	43	% 0	78	%80
القيروان	25	% 0	41	% 0
الكاف	42	% 0	85	% 100
لمطة	66	% 70	75	% 80
الجم	49	% 0	77	% 80
مجاز الباب	33	% 0	58	% 60
حمام الشط	45	% 0	80	% 100
منزل جميل	48	% 0	81	% 100
تونس	44	% 0	67	% 70
بوسالم	64	% 70	74	% 80
الناظور	46	% 0	64	% 70
حمام سوسة	35	% 0	75	% 80
سيدي بوزيد	43	% 0	69	% 70
صفاقس	39	% 0	66	70%
شنني النحال	53	%60	67	% 70
سبيبة	43	% 0	64	% 70
جربة أجيم	64	% 70	68	% 70
واد الليل	41	% 0	82	% 100
سليمان	53	%60	85	% 100
منزل بوزلفة	33	% 0	69	% 70

2.2. النتائج حسب حجم البلديات:

يبين الجدول الموالي تصنيف البلديات التي تم تقييمها بعنوان سنة 2019 حسب عدد السكان:

جدول عدد 5: تصنيف البلديات التي تم تقييمها بعنوان سنة 2019 حسب عدد السكان

عدد السكان	الصنف	عدد البلديات التي تقييمها بعنوان سنة 2019	النسبة
50000 ≥ عدد السكان	كبرى	47	% 17,3
20000 ≥ عدد السكان ≥ 50000	متوسطة	118	% 43,5
20000 ≥ عدد السكان	صغرى	106	% 39,1
المجموع		271	% 100

ويتضمّن الجدول الموالي معدّلات الأعداد النهائية والإنحرافات المعيارية حسب الأصناف:

جدول عدد 6: معدّلات الأعداد النهائية والإنحرافات المعيارية حسب الأصناف

الصنف	المعدل	الإنحراف المعياري
بلديات كبرى	70,26	12,59
بلديات متوسطة	70,31	15,92
بلديات صغرى	69,76	15,23
المعدل الوطني	70,08	-

ويستنتج من الجدول أعلاه ما يلي:

- تقارب معدّل أداء مختلف أصناف البلديات من جهة وانحصاره في مستوى المعدّل الوطني.

- تسجيل أقلّ انحراف معياري على مستوى أعداد البلديات الكبرى (12,59 نقطة). ويبرز هذا التشتت تقارب مستوى أداء البلديات الكبرى فيما بينها مقارنة بالبلديات المتوسطة والصغرى.

وتبيّن الرسوم البيانية الموالية توزيع البلديات حسب الحجم وحسب مجالات الأعداد:

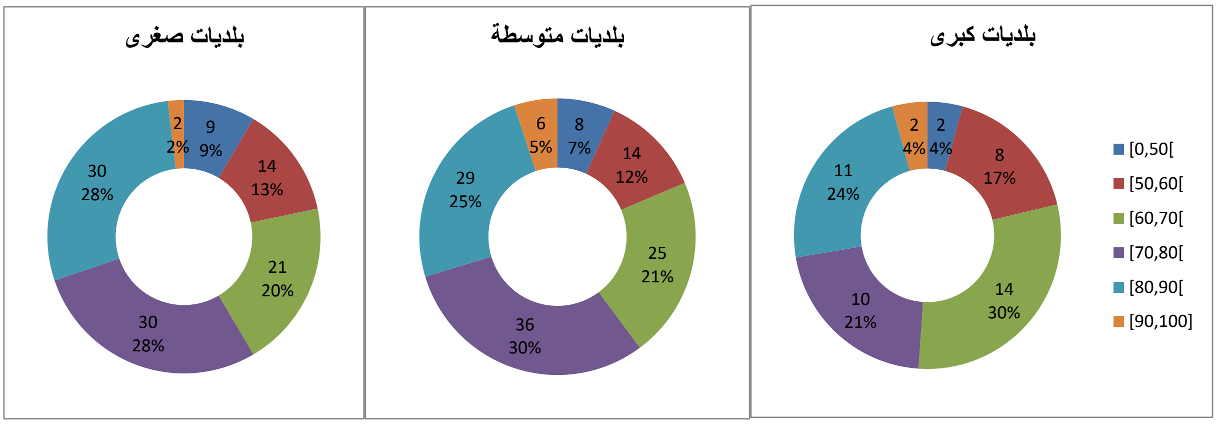

رسم بياني عدد 4: توزيع البلديات حسب الحجم وحسب مجالات الأعداد

ويلاحظ أن توزيع البلديات كان متقاربا بخصوص مجالات الأعداد المسندة حسب أصنافها.

وعلى صعيد آخر، يبيّن الجدول الموالي قائمة البلديات المتفوقة التي حقّقت مستوى أداء يساوي أو يفوق 90 نقطة:

جدول عدد 7: قائمة البلديات المتفوقة التي حقّقت مستوى أداء يساوي أو يفوق 90 نقطة

البلدية	الولاية	الصنف	العدد النهائي
طوزة	المنستير	صغرى	**98**
بوعرادة	سليانة	متوسطة	**97**
جربة ميدون	مدنين	كبرى	**94**
فوسانة	القصرين	متوسطة	**92**
الشيحية	صفاقس	متوسطة	**91**
بوحجلة	القيروان	كبرى	**90**
البرادعة	المهدية	صغرى	**90**
الشابة	المهدية	متوسطة	**90**
العالية	بنزرت	متوسطة	**90**
تاكلسة	نابل	متوسطة	**90**

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ 60 % من البلديات المتفوقة هي بلديات متوسطة، علما أنه تعذر اجراء تقييم ميداني لـ 7 بلديات متفوقة (جربة ميدون وفوسانة والشيحية وبوحجلة والبرادعة والشابة وتاكلسة) جراء الجائحة من جهة، وباعتبار أنّ بعضها لم يكن من بين البلديات العشر الأوائل في التقييم المستندي من جهة أخرى.

وفي المقابل يبيّن الجدول الموالي البلديات التي تحصّلت على عدد دون 50 نقطة:

جدول عدد 8: قائمة البلديات التي تحصّلت على عدد دون 50 نقطة

البلدية	الولاية	الصنف	العدد النهائي
منزل شاكر	صفاقس	صغرى	49
القلعة الخصبة	الكاف	صغرى	48
الغريبة	صفاقس	صغرى	45
مارث	قابس	متوسطة	45
نابل	نابل	كبرى	45
سيدي ثابت	أريانة	متوسطة	44
القيروان	القيروان	كبرى	41
جبل الوسط	زغوان	صغرى	41
بئر علي بن خليفة	صفاقس	متوسطة	38
برج العامري	منوبة	صغرى	38
بوشمة	قابس	صغرى	37
زاوية قنطش	المنستير	صغرى	34
الصخيرة	صفاقس	متوسطة	33
طبربة	منوبة	متوسطة	19
النور	القصرين	متوسطة	17
تستور	باجة	متوسطة	15
الزهور	القصرين	متوسطة	15
قلعة سنان	الكاف	صغرى	12
لالة	قفصة	صغرى	7

ويلاحظ من خلال الجدول أنّ 47,37 % من البلديات التي تحصلت على عدد دون 50 نقطة هي بلديات صغرى. هذا ولم تتمكن بلديتا نابل (بلدية كبرى) والقيروان (بلدية كبرى) من بلوغ الحاصل الأدنى المطلوب (50 نقطة).

3.2. النتائج على المستوى الجهوي:

تراوحت المعدّلات الجهوية بين 59,38 و82,31 نقطة. ويلاحظ في هذا الإطار أن كل المعدلات الجهوية فاقت الحاصل الأدنى المطلوب (50 نقطة) للإنتفاع بنسبة من المساعدة. هذا وتمكنت ولاية بنزرت من بلوغ معدل تجاوز 80 نقطة، أي مستوى الأداء الذي يمكّن من الإنتفاع بنسبة 100 % من المساعدة.

ويبين الرسم البياني الموالي المعدلات الجهوية ومقارنتها بالمعدل الوطني:

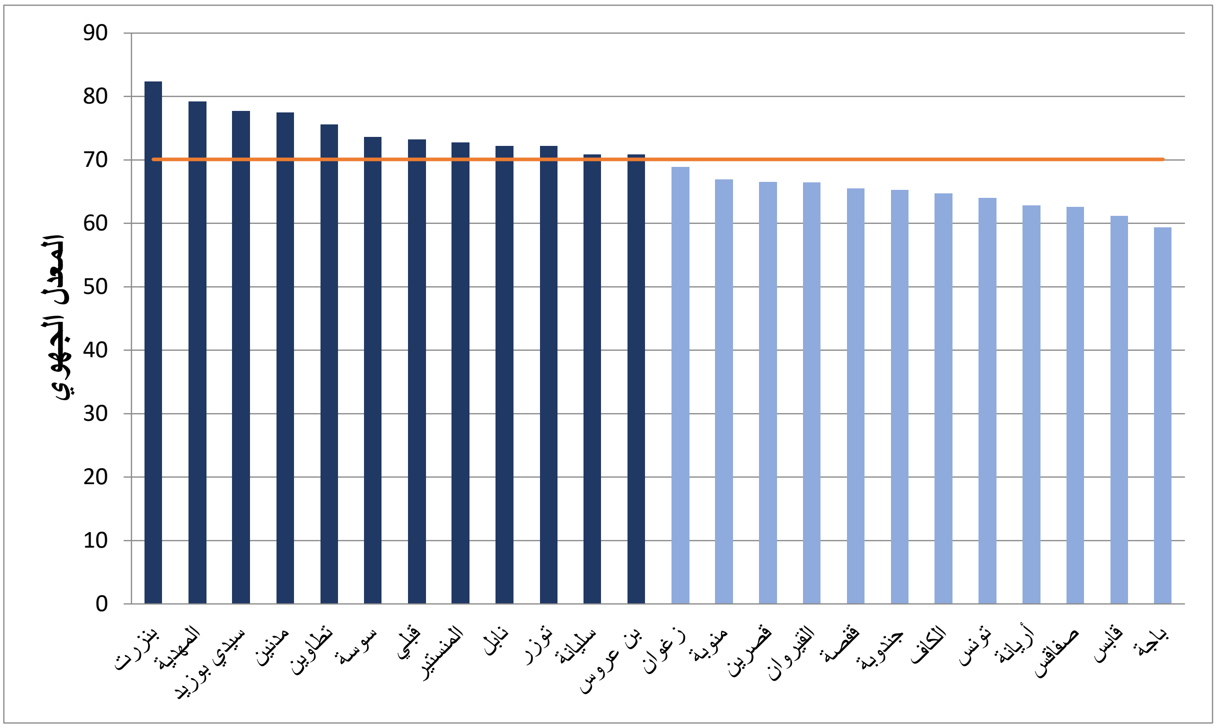

رسم بياني عدد 5: المعدلات الجهوية

ويلاحظ من خلال الرسم البياني أن المعدلات الجهوية المسجّلة على مستوى 12 ولاية فاقت المعدل الوطني (70,08 نقطة) وهي بالترتيب التنازلي بنزرت (82,31 نقطة) والمهدية (79,21 نقطة) وسيدي بوزيد (77,7 نقطة) ومدنين (77,5 نقطة) وتطاوين (75,6 نقطة) وسوسة (73,56 نقطة) وقبلي (73,2 نقطة) والمنستير (72,71 نقطة) ونابل (72,22 نقطة) وتوزر (72,2 نقطة) وسليانة (70,9 نقطة) وبن عروس (70,83 نقطة).

وفي المقابل تم تسجيل أدنى معدلات جهوية بولايات باجة (59,38 نقطة) وقابس (61,17 نقطة) وصفاقس (62,63 نقطة) وأريانة (62,86 نقطة).

وتبرز الخريطة الموالية الولايات التي تجاوز مستوى أدائها المعدل الوطني والولايات التي حققت مستوى أداء دون المعدل الوطني:

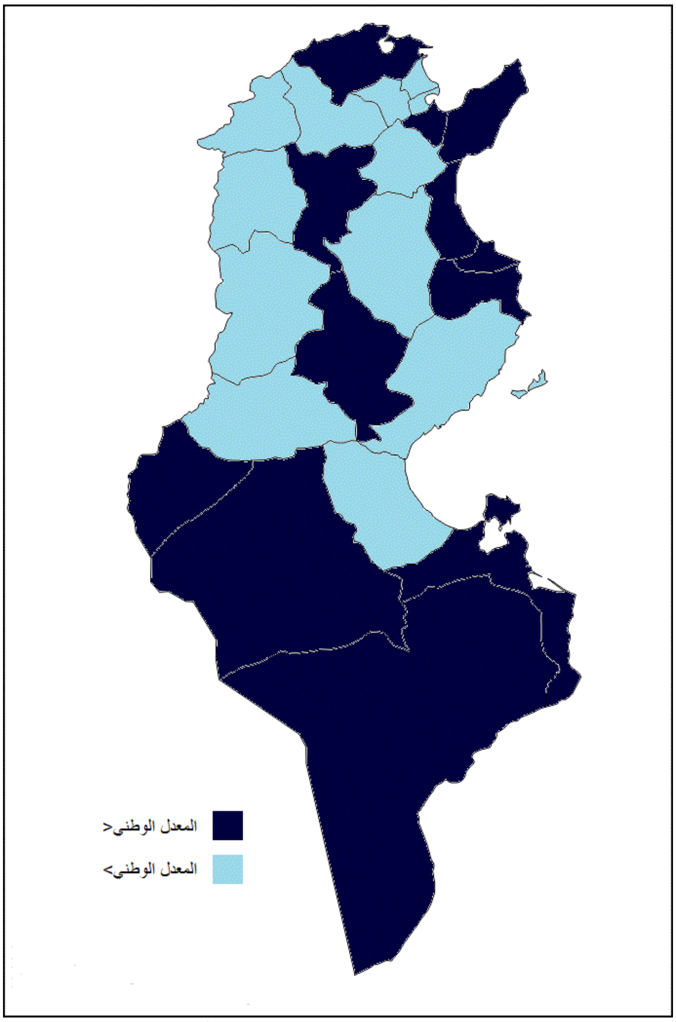

رسم بياني عدد 6: الولايات التي تجاوز مستوى أدائها المعدل الوطني والولايات التي حققت مستوى أداء دون المعدل الوطني

4.2. النتائج حسب مجالات التقييم:

تمّ تقييم أداء البلديات من خلال ثلاثة مجالات أساسيّة، وهي تحسين الخدمات المسداة والشفافية والمشاركة وتحسين الموارد.

أ- مجال تحسين الخدمات المسداة:

يهدف المجال الأوّل إلى تقييم مجهود البلدية في تحسين خدماتها المسداة من خلال تقييم الإنجاز المالي للبرنامج السنوي للاستثمار (المقياس 1: 10 نقاط) وتنفيذ المخطّط التقديري للصفقات العمومية

(المقياس 2: 8 نقاط) وتنفيذ المخطط الثلاثي التقديري للصيانة (المقياس 3: 7 نقاط) وتقييم مجهود البلدية في مجال النظافة (المقياس 4: 9 نقاط).

وباعتبار أنّ 50 نقطة هي الحاصل الأدنى الإجمالي للانتفاع بالمساعدة غير الموظفة، فإنّه يمكن تحديد 17 نقطة كحاصل أدنى مطلوب بالنسبة لهذا المجال. وقد تمكنت 173 بلدية من الحصول على عدد يساوي أو يفوق هذا الحاصل.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن 51 بلدية لم تبرمج صفقات عمومية بعنوان سنة 2019 وبالتالي كانت معفاة من عملية إعداد مخطط تقديري للصفقات. وليتسنى لفريق التقييم احتساب العدد المسند في هذا المجال على مجموع 34 نقطة بالنسبة للبلديات المعنية بالإعفاء، تمّ تعديل الحاصل باعتماد القاعدة الثلاثية ثم تصحيحه بأخذ الجزء الصحيح (la partie entière) للعدد.[2]

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع البلديات حسب العدد المسند في مجال تحسين الخدمات المسداة:

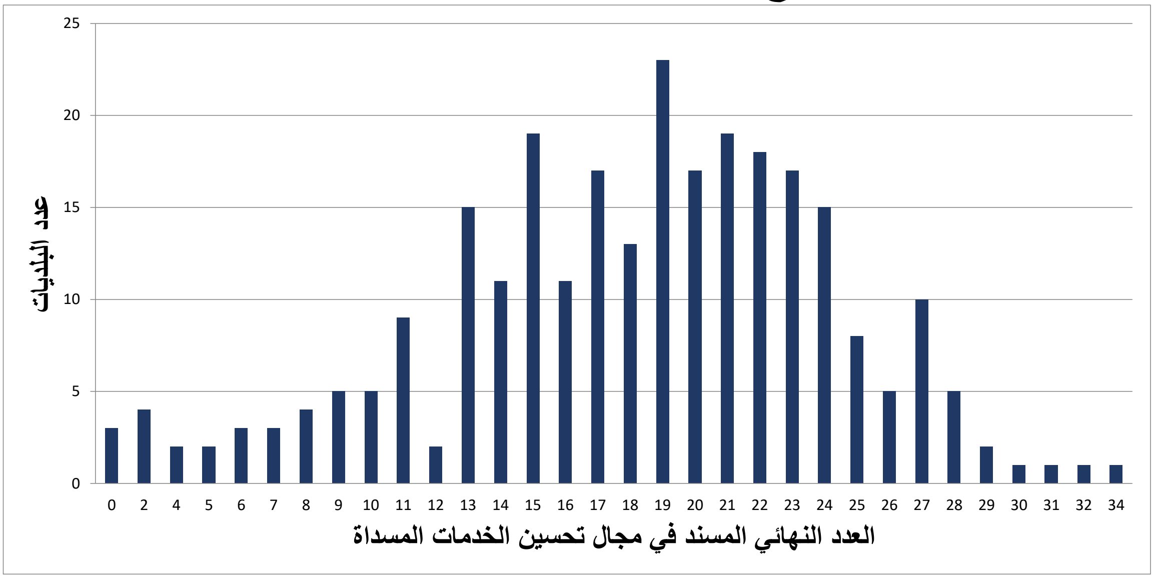

رسم بياني عدد 7: توزيع البلديات حسب العدد المسند في مجال تحسين الخدمات المسداة

ويستنتج من الرسم البياني الملاحظات التالية:

- يمثّل حاصل 19 نقطة "الوسيط"، علما أن معدل الأعداد في المجال بلغ 18,07 نقطة.

[2] مثال: تحصلت بلدية تازركة على عدد 19 نقطة في مجال تحسين الخدمات المسداة، وباعتبار عدم برمجتها لصفقات بعنوان سنة 2019 فهي معفاة من عملية إعداد مخطط تقديري للصفقات وبالتالي فحاصل النقاط الذي حققته البلدية في مجال تحسين الخدمات المسداة يتم احتسابه على 26 نقطة عوضا عن 34 نقطة (طرح 8 نقاط تخص مقياس تنفيذ المخطّط التقديري للصفقات العمومية). وفي مرحلة ثانية يتم إعتماد القاعدة الثلاثية (19×34/26=24,84) ثم أخذ الجزء الصحيح من العدد أي 24 نقطة.

- يمثّل حاصل 19 نقطة "المنوال"، حيث تحصلت 23 بلدية على هذا العدد.

- بلغ الإنحراف المعياري 6,22 نقطة.

- تمكنت بلدية بوعرادة من تحقيق العدد الأقصى في مجال تحسين الخدمات (34 نقطة)، في حين تحصلت 3 بلديات على العدد الأدنى (صفر من النقاط) في هذا المجال، وهي بلديات الشبيكة والصخيرة والنور.

ويبيّن الرسم البياني الموالي المعدلات الجهوية في مجال تحسين الخدمات المسداة ومقارنتها بالمعدل الوطني:

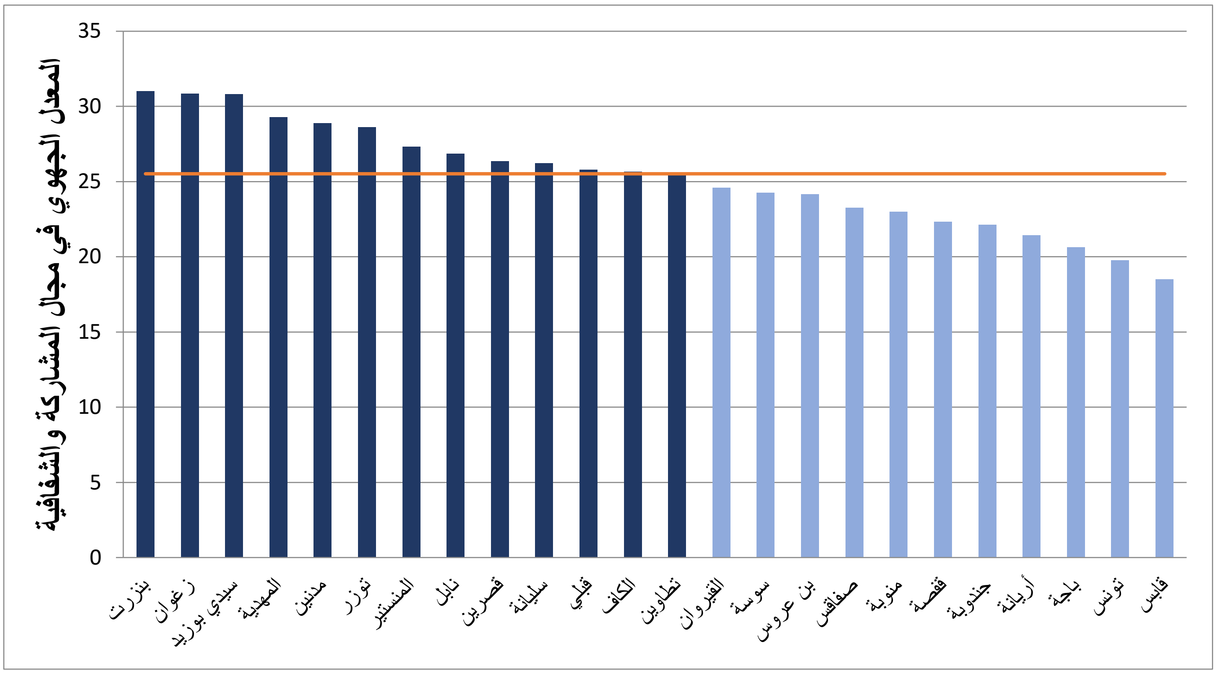

رسم بياني عدد 8: المعدلات الجهوية في مجال تحسين الخدمات المسداة

ويتبين من خلال الرسم البياني أنه تم تجاوز المعدل الوطني في مجال تحسين الخدمات المسداة (18,07 نقطة) بالنسبة إلى 11 ولاية وهي على التّوالي ولايات تطاوين (22,6 نقطة) وبنزرت (21,46 نقطة) وسوسة (21,31 نقطة) ومدنين (21,13 نقطة) والمهدية (21,07 نقطة) وقبلي (20,2 نقطة) وسيدي بوزيد (19,6 نقطة) والمنستير (19,06 نقطة) وسليانة (18,5 نقطة) وقفصة (18,44 نقطة) ونابل (18,22).

هذا وقد تمّ تسجيل أدنى المعدلات بولايات زغوان (12,67 نقطة) وباجة (14,5 نقطة) والقيروان (15 نقطة). وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ تسجيل معدّلات دون الحاصل الأدنى المطلوب في

مجال تحسين الخدمات المسداة بثمان (8) ولايات وهي ولايات زغوان وباجة والقيروان وأريانة وجندوبة وصفاقس والقصرين وقابس.

المقياس 1.1: الإنجاز المالي لبرنامج الاستثمار البلدي:

بلغ المعدل الوطني في مقياس الإنجاز المالي لبرنامج الاستثمار البلدي 4,6 نقطة أي أقل من نصف العدد الأقصى (10نقاط). ويبين الرسم الموالي توزيع الأعداد المسندة في المقياس 1.1:

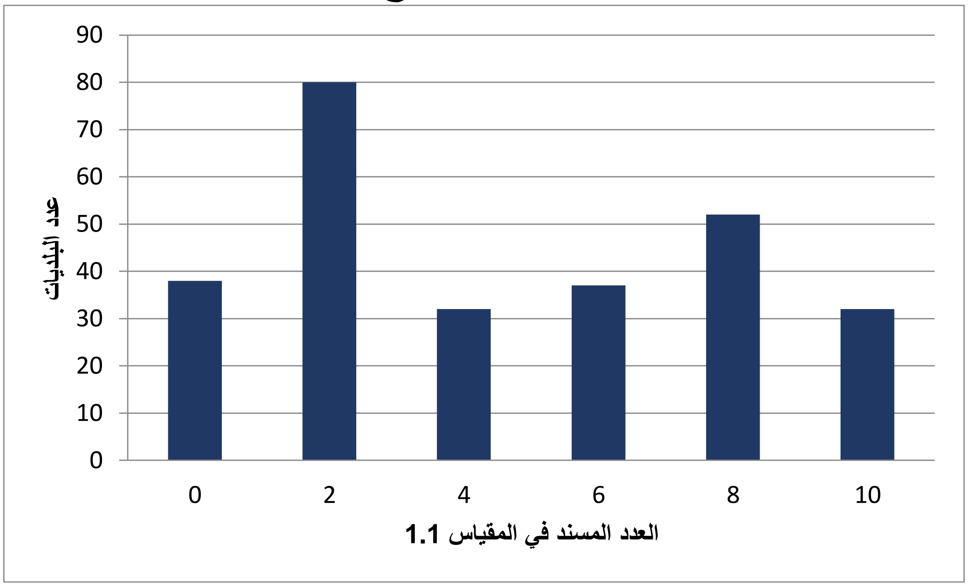

رسم بياني عدد 9: توزيع الأعداد المسندة في المقياس 1.1

ويتبين من خلال الرسم البياني أعلاه ما يلي:

- تحصّلت 38 بلدية على صفر من النقاط لعدم إحالة تقريري تقدّم تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار، أو أحدهما، لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة، وتحقيق نسبة إنجاز البرنامج السنوي للاستثمار أقل من 50 % أو تفوق 150 %.

- تحصّلت 80 بلدية على نقطتين في المقياس 1.1 وهو العدد الأكثر تكرارا.

- تحصّلت 121 بلدية على عدد يساوي أو يفوق نصف العدد الأقصى (5 نقاط).

- تمكنت 32 بلدية من تحقيق مستوى الأداء الأقصى (10 نقاط) في الإنجاز المالي للبرنامج السنوي للاستثمار.

- لم تقم بلدية جبل الوسط بإعداد برنامج سنوي للإستثمار بعنوان سنة 2019 جرّاء خلافات صلب المجلس البلدي.

ويبيّن الجدول الموالي توزيع الأعداد المسندة في المقياس 1.1 حسب الحجم:

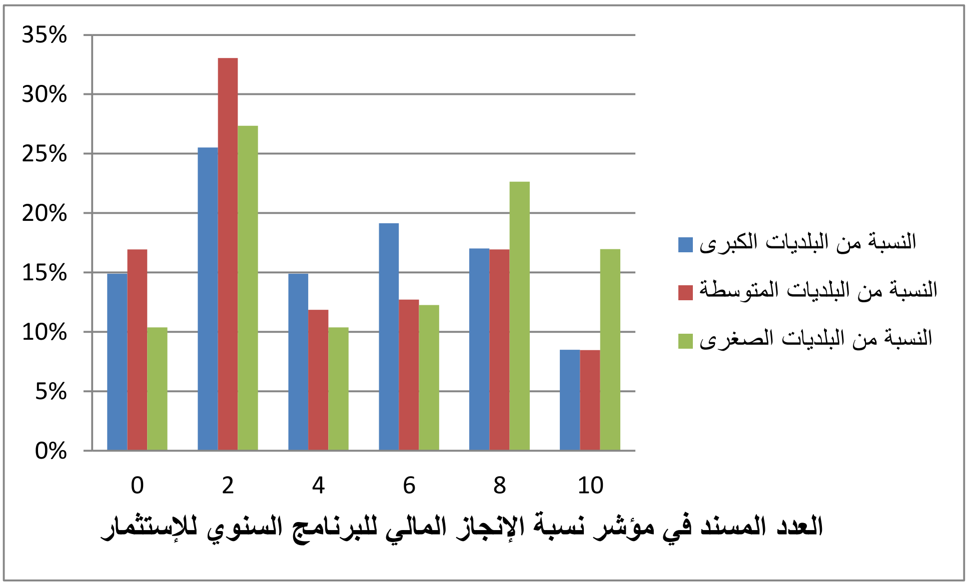

رسم بياني عدد 10: توزيع الأعداد المسندة في المقياس 1.1 حسب الحجم

ويتبيّن من خلال الرسم البياني ما يلي:

- العدد المسند 2 هو العدد الأكثر تكرارا لجميع أصناف البلديات (25,5 % من البلديات الكبرى و33,1 % من البلديات الكبرى و27,4 % من البلديات الصغرى).

- تمكّنت 17% من البلديات الصغرى من تحقيق العدد الأقصى (10 نقاط)، مقابل 8,5 % من البلديات الكبرى والمتوسطة.

ويبيّن الرسم البياني الموالي المعدّلات الجهوية في المقياس 1.1 ومقارنتها بالمعدل الوطني:

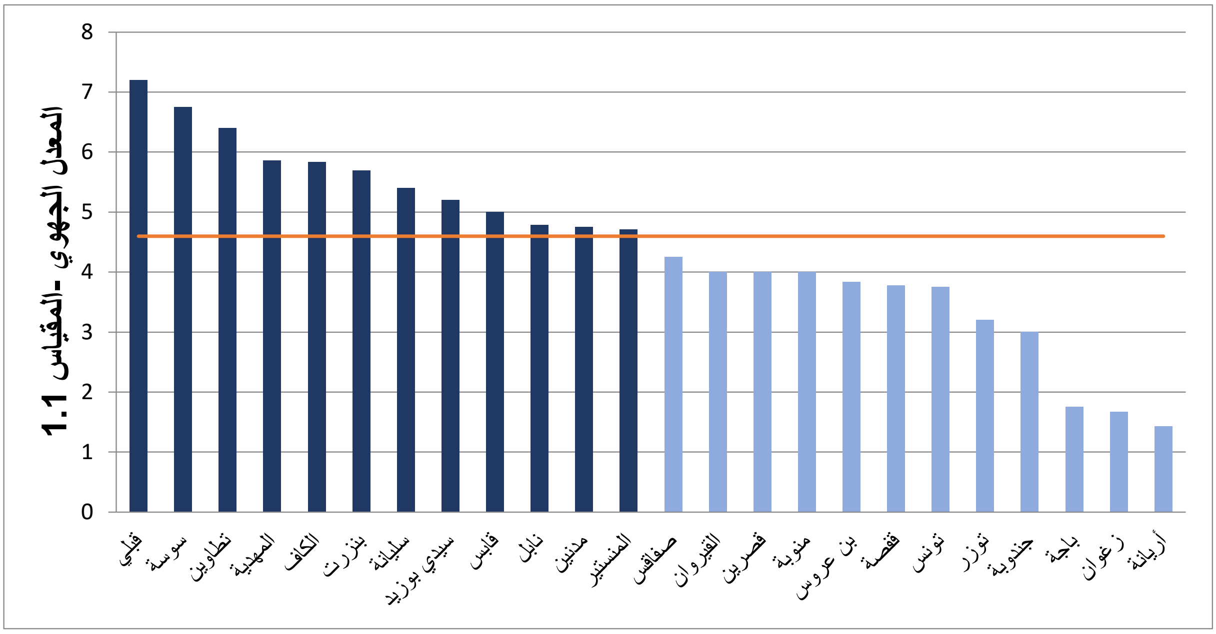

رسم بياني عدد 11: المعدلات الجهوية في المقياس 1.1

ويبيّن الرسم البياني الموالي توزيع البلديات حسب مجالات نسب الإنجاز المالي للبرنامج السنوي للاستثمار بالنسبة للبلديات التي قامت بإعداد البرنامج، وعددها 270:

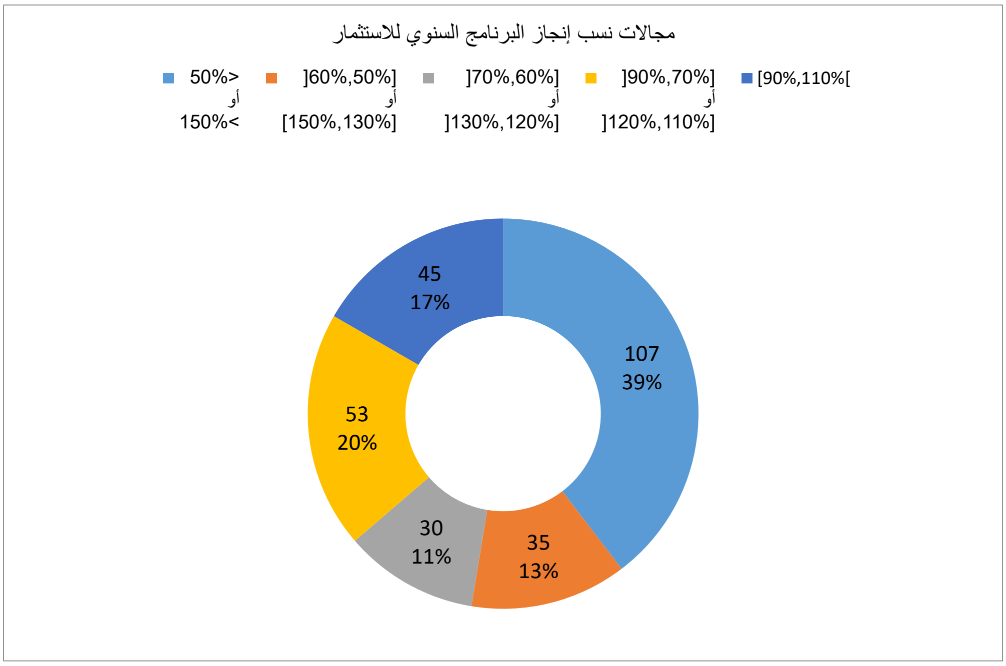

رسم بياني عدد 12: توزيع البلديات حسب مجالات نسب الإنجاز المالي للبرنامج السنوي للإستثمار

ويلاحظ من خلال الرسم البياني أن 45 بلدية (17 %) حقّقت نسب إنجاز ضمن المجال الأمثل للإنجاز] 90%، 110 %[. وفي المقابل لم تتمكّن 107 بلدية من تحقيق نسب إنجاز تخوّل لها الحصول على نقاط.

ويبين الرسم البياني الموالي التوزيع الجهوي حسب مجالات نسب الإنجاز المالي للبرنامج السنوي للاستثمار بالنسبة لـلبلديات التي قامت بإعداد البرنامج، وعددها 270:

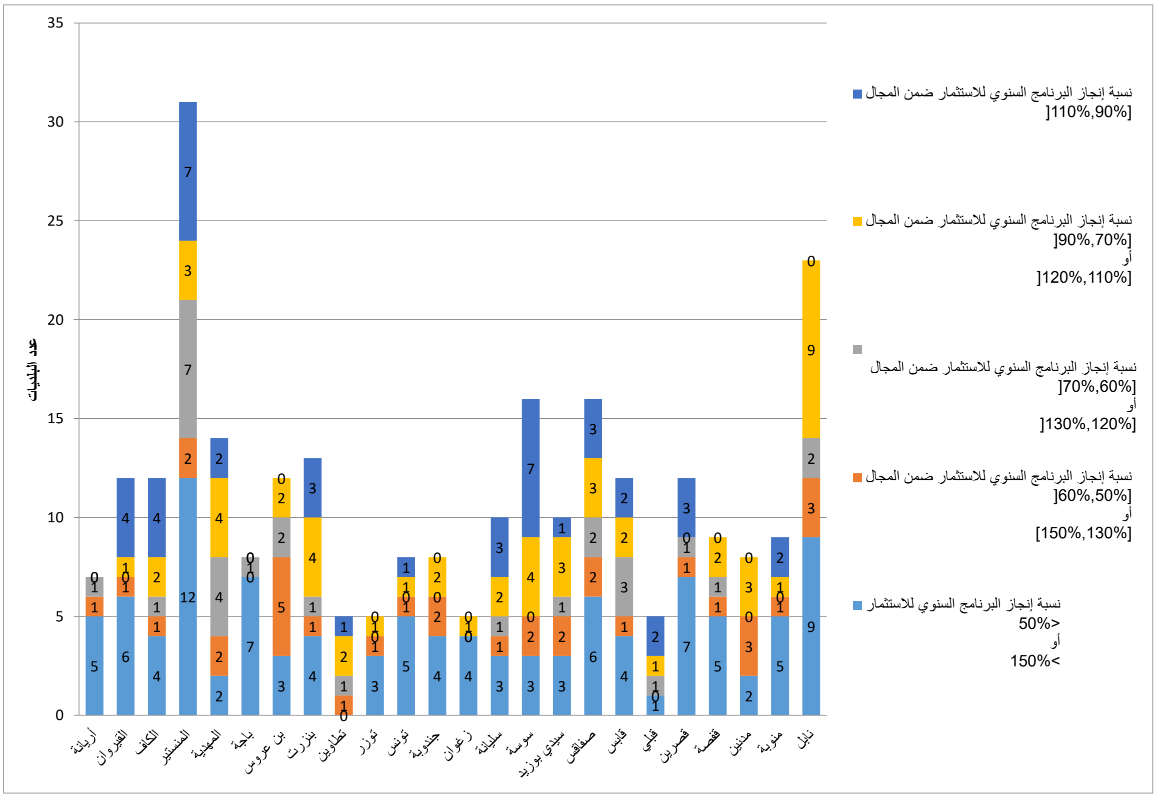

رسم بياني عدد 13: التوزيع الجهوي حسب مجالات نسب الإنجاز المالي للبرنامج السنوي للإستثمار

ويلاحظ من خلال الرسم البياني تواصل عدم توفّق البلديات عامة في تحقيق نسب إنجاز مرضية للبرنامج السنوي للاستثمار. فباستثناء ولاية تطاوين، حقّق عدد هام من البلديات التابعة لبقية الولايات نسب إنجاز تقلّ عن 50 % أو تفوق 150 %، على غرار ولايات باجة (87,5 % من البلديات) وزغوان (80% من البلديات) وأريانة (71,4 % من البلديات) وتونس (62,5 % من البلديات) وتوزر (60 % من البلديات).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لم تتمكن أيّ من البلديات التابعة للولايات التالية من تحقيق نسب إنجاز ضمن المجال الأمثل ([90% ، 110 %[): أريانة وباجة وبن عروس وجندوبة وزغوان وقفصة ومدنين ونابل.

المقياس 2.1: تنفيذ المخطط التقديري للصفقات العمومية:

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن 51 بلدية لم تبرمج صفقات بعنوان سنة 2019 وبالتالي غير معنية بهذا المقياس. ويبين الرسم الموالي توزيع الأعداد المسندة في المقياس2.1:

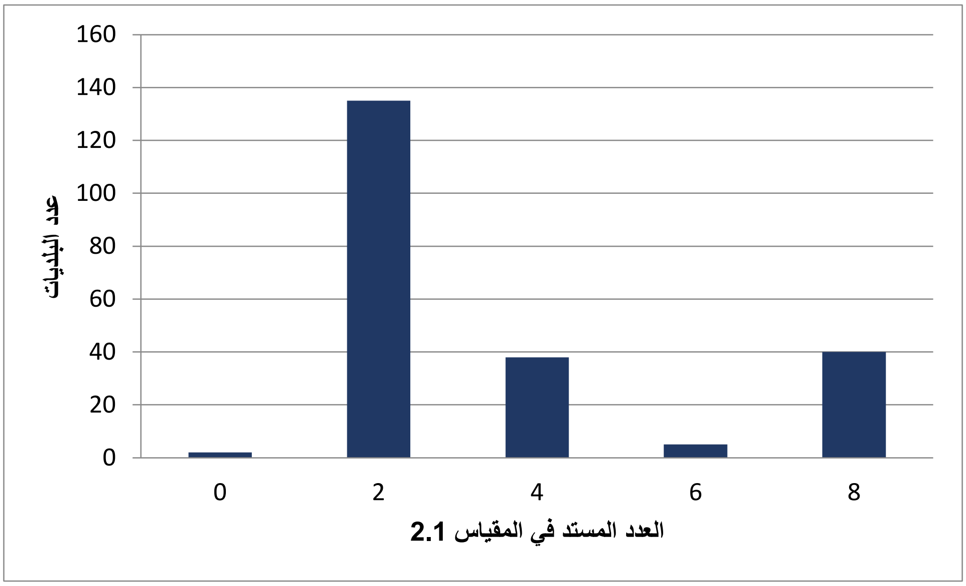

رسم بياني عدد 14: توزيع الأعداد المسندة في المقياس2.1

ويلاحظ من خلال الرسم البياني ما يلي:

- تحصلت بلديتان على صفر من النقاط وهما بلديتا الصخيرة وجدليان،
- تحصلت 135 بلدية على نقطتين وهو العدد الأكثر تكرارا،
- تحصلت 83 بلدية على عدد يساوي أو يفوق 4 نقاط،
- تحصّلت 40 بلدية على 8 نقاط.

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع البلديات حسب مجالات نسب تنفيذ الصفقات العمومية بالنسبة للبلديات التي برمجت صفقات عمومية بعنوان سنة 2019، وعددها 220:

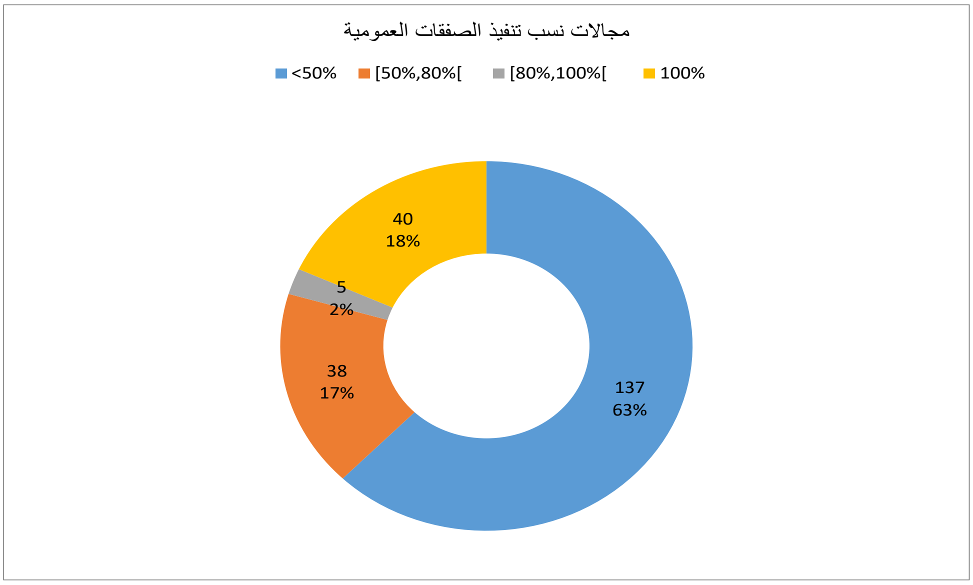

رسم بياني عدد 15: توزيع البلديات حسب مجالات نسب تنفيذ الصفقات العمومية

ولوحظ في هذا الإطار حصول 137 بلدية على صفر من النقاط لتحقيقها نسب تنفيذ تقلّ عن 50%.

المقياس 3.1: تنفيذ المخطط الثلاثي التقديري للصيانة:

لم تتولّ 22 بلدية إعداد مخطط ثلاثي تقديري للصيانة وبالتالي تم إسنادها صفر من النقاط. وفي المقابل تمكنت 62 بلدية من الحصول على العدد الأقصى من النقاط (7 نقاط) باعتبار تولّيها إعداد المخطط الثلاثي التقديري للصيانة مع وجود تطابق بين المبالغ المرسمة بميزانية سنة 2019 بعنوان الصّيانة وما هو مدرج بالمخطط من جهة، وتحقيق نسبة تنفيذ سنوي للنفقات بعنوان الصيانة يساوي أو يفوق 70 %.

وقد لوحظ في بعض الحالات أن عددا من البلديات لم تنجز دفوعات متعلقة بالاستثمارات المباشرة خلال سنة 2019، وبالتالي فإن مقام الكسر الذي تم عملية القسمة عليه لاحتساب نسبة المصاريف المنجزة يساوي صفر ولا تمكن القسمة عليه. واعتبر فريق الرقابة أن النسبة تتجاوز في هذه الحالة 100 % وبالتالي تم إسناد العدد كاملا.

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع البلديات حسب مجالات نسب تنفيذ نفقات الصيانة بالنسبة للبلديات التي تولت إعداد المخطط الثلاثي بعنوان سنة 2019، وعددها 243:

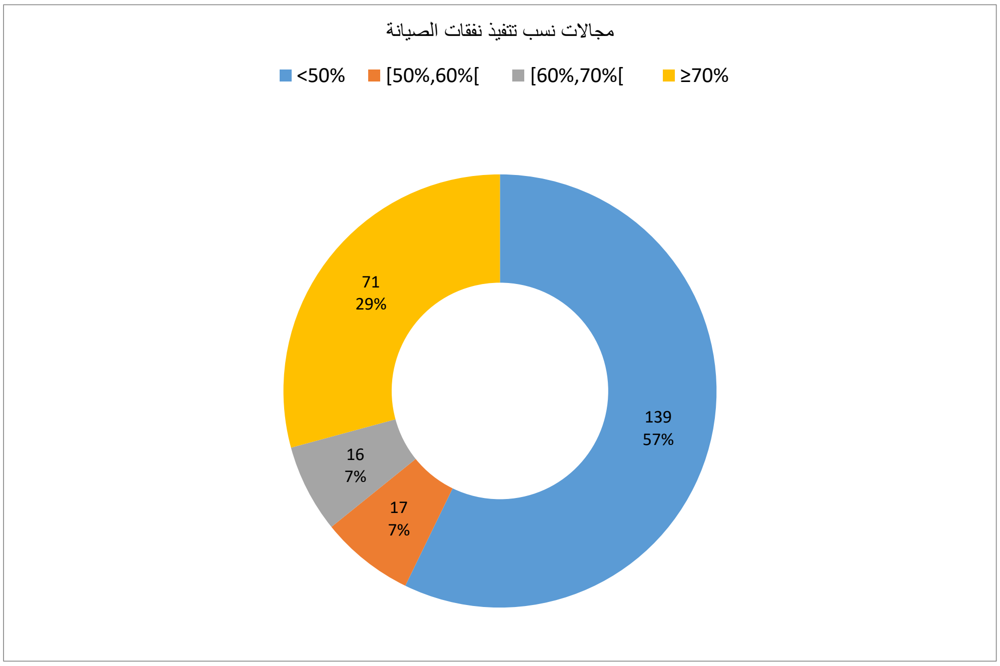

رسم بياني عدد 16: توزيع البلديات حسب مجالات نسب تنفيذ نفقات الصيانة

ويلاحظ من خلال الرسم البياني أن 139 بلدية حققت نسبة تنفيذ النفقات بعنوان الصيانة أقل 50 %، في حين تمكنت 71 بلدية من تحقيق نسبة تنفيذ تتجاوز 70 %.

ويبين الرسم البياني الموالي التوزيع حسب نسب تنفيذ النفقات بعنوان الصيانة وحسب حجم البلديات:

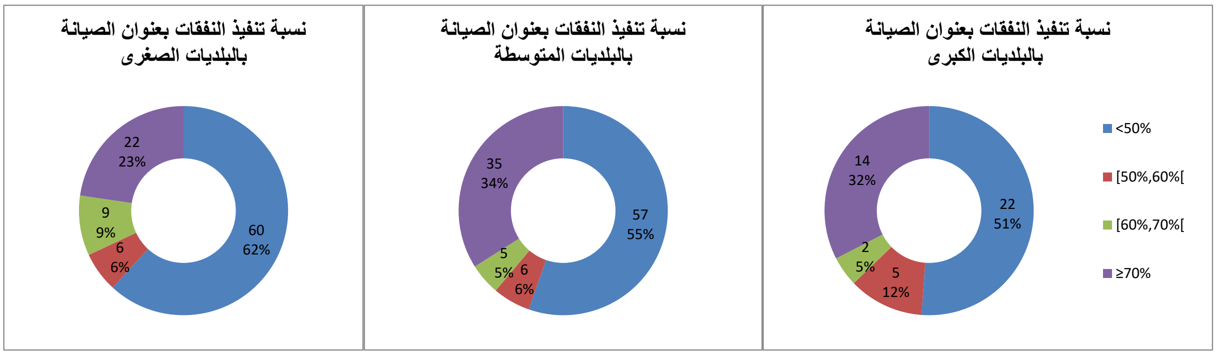

رسم بياني عدد 17: توزيع البلديات حسب نسب تنفيذ النفقات بعنوان الصيانة وحسب الحجم

ويبين الرسم البياني الموالي التوزيع على الصعيد الجهوي بالنسبة لهذه البلديات:

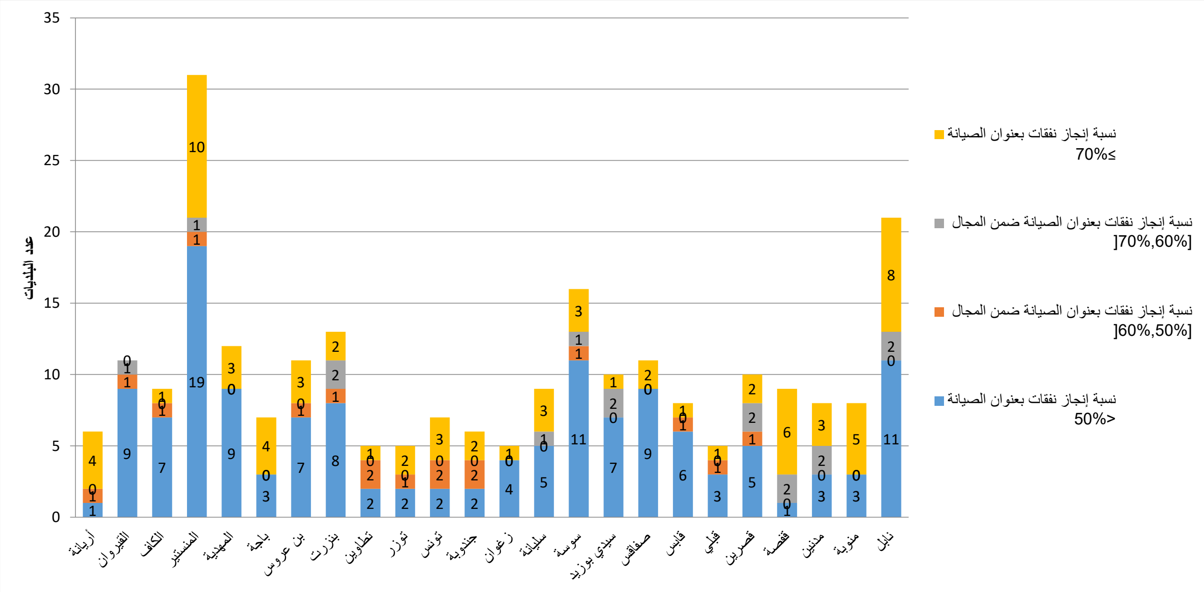

رسم بياني عدد 18: التوزيع الجهوي حسب مجالات نسب تنفيذ النفقات بعنوان الصيانة

ويتضح من خلال الرسم البياني أن نسب إنجاز نفقات الصيانة تجاوزت 70 % بعدد هام من البلديات بولايات أريانة (66,7 % من البلديات) وقفصة (66,7 % من البلديات) ومنوبة (62,5 % من البلديات) وباجة (57,1 % من البلديات). وفي المقابل، لم تتجاوز نسب الإنجاز 50 % بعدد هام من البلديات بولايات القيروان (81,8 % من البلديات) وصفاقس (81,8 % من البلديات) وزغوان (80 % من البلديات) والكاف (77,8 % من البلديات) والمهدية (75 % من البلديات) وقابس (75 % من البلديات) وسيدي بوزيد (70 % من البلديات) وسوسة (68,8 % من البلديات) وبن عروس (63,6 % من البلديات) وبنزرت (61,5 % من البلديات) والمنستير (61,3 % من البلديات) وقبلي (60 % من البلديات).

وتجدر الإشارة إلى عد م توفّق أي بلدية بولاية القيروان في تحقيق نسبة إنجاز نفقات الصيانة تساوي أو تفوق 70 %.

المقياس 4.1: مجهود البلدية في مجال النظافة:

تمكنت 55 بلدية من بلوغ مستوى الأداء الأقصى في مجال النظافة (9 نقاط) حيث-تولّت إعداد دفتر محيّن لمتابعة مجهودها في مجال النظافة وكشف محيّن لمتابعة وسائل النقل المخصصة للنظافة، وقدّمت خدمة مجدّدة أو استعملت طريقة مجدّدة في المجال، كما قامت برفع أكثر من 80 % من الفضلات المنزلية والمشابهة المنتجة، فضلا عن إعداد مخطط بلدي للتصرف في النفايات.

وفي المقابل: لم تتمكن 13 بلدية من إنجاز المطلوب، وتم إسنادها تبعا لذلك صفرا من النقاط، وهي بلديات السبيخة والشبيكة والشراردة وقلعة سنان وزاوية قنطش والسواسي وتستور وسيدي علي بن عون والصخيرة وبئر علي بن خليفة والنور والزهور (ولاية القصرين) وبرج العامري.
هذا وتمكنت 218 بلدية من تحقيق نسبة الفضلات المنزلية والمشابهة المرفوعة تساوي أو تفوق 80 % مقابل عدم توفّق 53 بلدية في بلوغ تلك النسبة.

ويبين الجدول الموالي توزيع البلديات حسب الحجم وحسب نسبة الفضلات المنزلية والمشابهة المرفوعة:

جدول عدد 9: توزيع البلديات حسب الحجم وحسب نسبة الفضلات المنزلية والمشابهة المرفوعة

الصنف	نسبة البلديات التي حققت نسبة رفع تساوي أو تفوق 80 %	نسبة البلديات التي حققت نسبة رفع أقل من 80 %
بلديات كبرى	91,5 %	8,5 %
بلديات متوسطة	78,8 %	21,2 %
بلديات صغرى	77,4 %	22,6 %
مجموع البلديات	80,4 %	19,6 %

ويلاحظ من خلال الجدول توفّق البلديات بجميع أصنافها في رفع الفضلات المنزلية والمشابهة المرفوعة، حيث تمكنت 91,5 % من البلديات الكبرى و78,8 % من البلديات المتوسطة و77,4 % من البلديات الصغرى من تحقيق نسبة رفع تساوي أو تفوق 80 %.

ويبين الرسم البياني الموالي التوزيع على المستوى الجهوي حسب نسبة الفضلات المنزلية والمشابهة المرفوعة:

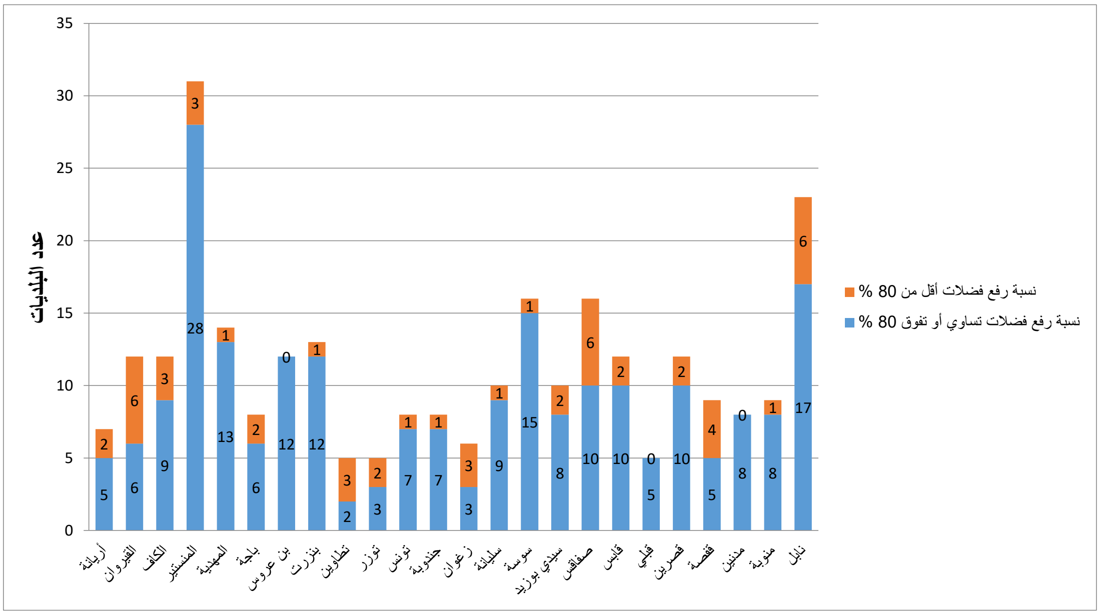

رسم بياني عدد 19: التوزيع الجهوي حسب مجالي نسب رفع الفضلات

ويلاحظ من خلال الرسم البياني أنّ كلّ البلديات بولايات بن عروس وقبلي ومدنين قد تمكنت من تحقيق نسبة رفع تساوي أو تفوق 80 %، في حين لم تتمكن نصف بلديات ولايتي القيروان وزغوان من بلوغ هذه النسبة.

وعلى صعيد آخر، اعتمدت 104 بلدية طرقا حديثة ومجدّدة في مجال النّظافة، على غرار الفرز الانتقائي للفضلات المنزلية والتّسميد والرّسكلة واستعمال الحاويات المطمورة ونصف المطمورة والتّطبيقات ووسائل الاتّصال الحديثة.

وتمثل عملية التّسميد والرّسكلة أكثر طريقة تم اعتمادها من قبل البلديات (25 بلدية)، على غرار بلديات سيدي حسين والمعقولة ونفطة، في حين تولّت 14 بلدية تركيز الحاويات المطمورة والحاويات نصف المطمورة (نموذجية-اسمنتية-ملونة) على غرار بلديات المروج وبني خلاد والمطوية.

من جهة أخرى، ناهز استعمال التّطبيقات ووسائل الاتصال الحديثة نسبة 17 % من إجمالي 104 بلدية، على غرار بلدية مدنين التي قامت بإعداد تطبيقة لمتابعة 150 حاوية في حيّين نموذجيّين، وبلدية القلعة الكبرى التي وضعت على ذمة المواطنين خطا أخضر للتبليغ عن التجاوزات في مجال النظافة، وبلدية المحرس التي قامت بتطوير تطبيقة أندرويد لمتابعة الشكاوى في مجال النّظافة.

ب - *مجال المشاركة والشفافية:*

يهدف المجال الثاني إلى تقييم المشاركة والشفافية بالبلدية من خلال احتساب نسبة مشاركة المواطنين في إعداد البرنامج السنوي للاستثمار (المقياس 1: 8 نقاط) وتقييم النفاذ إلى الوثائق البلدية (المقياس 2: 7 نقاط) وتقييم معالجة الشكاوى (المقياس 3: 10 نقاط) وتقييم مدى احترام تطبيق الإجراءات البيئية والإجتماعية (المقياس 4: 9 نقاط).

وباعتبار أنّ 50 نقطة هي الحاصل الأدنى الإجمالي للانتفاع بالمساعدة غير الموظفة، فإنّه يمكن تحديد 17 نقطة كحاصل أدنى مطلوب بالنسبة لهذا المجال. وقد تمكنت 234 بلدية من الحصول على عدد يساوي أو يفوق الحاصل الأدنى المطلوب في هذا المجال.

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع البلديات حسب العدد المسند في مجال المشاركة والشفافية:

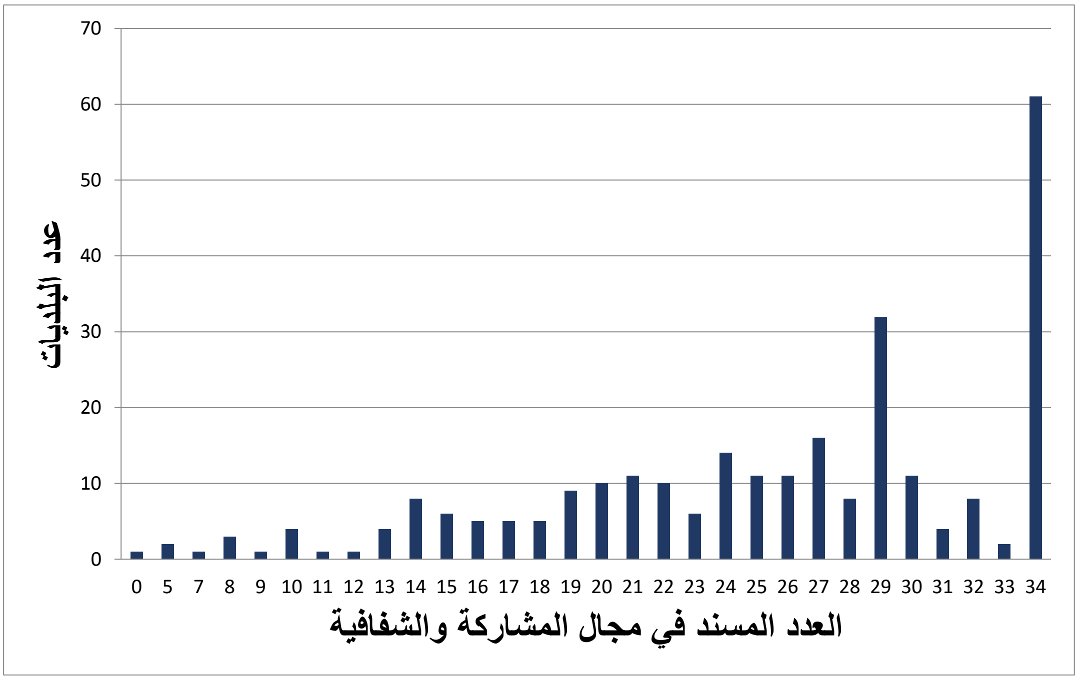

رسم بياني عدد 20: توزيع البلديات حسب العدد المسند في مجال المشاركة والشفافية

يتبين من خلال الرسم البياني ما يلي:

- يمثّل حاصل 27 نقطة "الوسيط" في مجال المشاركة والشفافية، في حين بلغ المعدّل في هذا المجال 25,51 نقطة،

- يمثّل حاصل 34 نقطة "المنوال"، وهو ما يقابل العدد الأقصى في هذا المجال، حيث تمكنت 61 بلدية من تحقيقه. وفي المقابل تم إسناد العدد الأدنى (صفر من النقاط) إلى بلدية لالة،

- بلغ الإنحراف المعياري 7,34 نقطة.

ويبين الرسم البياني الموالي المعدلات الجهوية في مجال المشاركة والشفافية ومقارنتها بالمعدل الوطني:

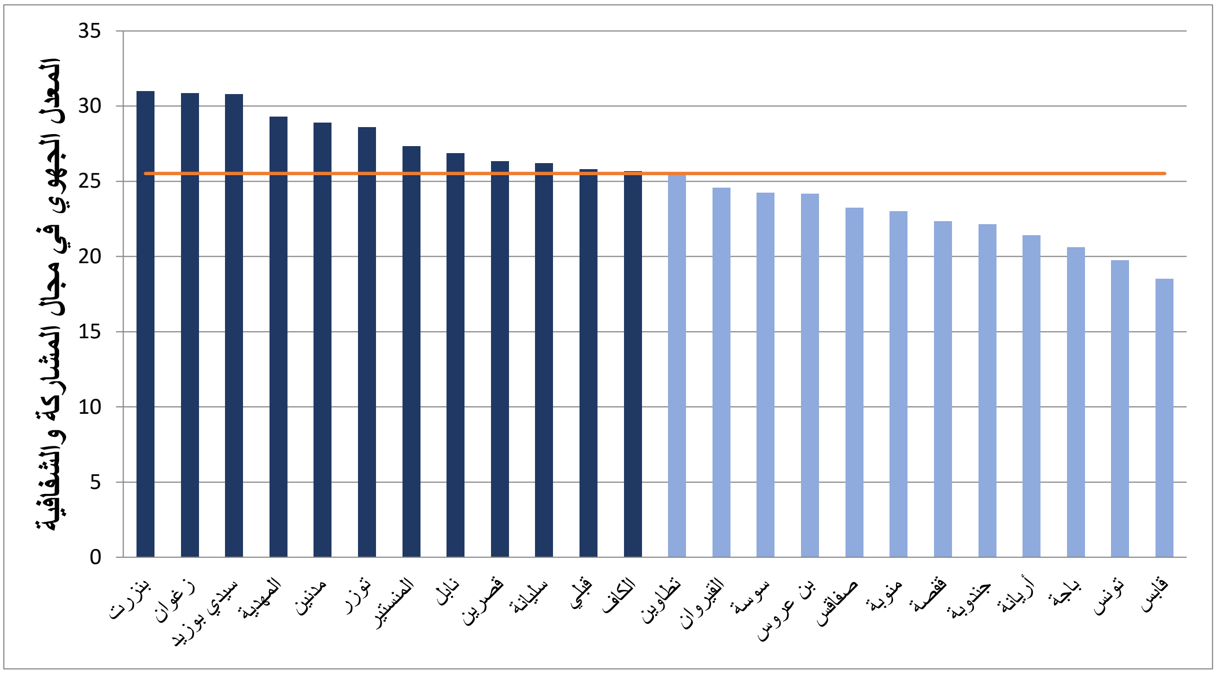

رسم بياني عدد 21: المعدلات الجهوية في مجال المشاركة والشفافية

ويلاحظ من خلال الرسم البياني أن المعدلات المسجلة على مستوى 13 ولاية تجاوزت المعدل الوطني في مجال المشاركة والشفافية (25,51 نقطة)، وهي على ولايات بنزرت (31 نقطة وزغوان (30,83 نقطة) وسيدي بوزيد (30,8 نقطة) والمهدية (29,29 نقطة) ومدنين (28,88 نقطة) وتوزر (28,6 نقطة) والمنستير (27,32 نقطة) ونابل (26,87 نقطة) والقصرين (26,33 نقطة) وسليانة (26,2 نقطة) وقبلي (25,8 نقطة) والكاف (25,67 نقطة) وتطاوين (25,6 نقطة). وفي المقابل تم تسجيل أدنى معدلات بولايات قابس (18,5 نقطة) وتونس (19,75) وباجة (20,63 نقطة).

المقياس 1.2: مشاركة المواطنين في إعداد البرنامج السنوي للاستثمار (8 نقاط):

يبيّن الرسم الموالي توزيع الأعداد المسندة في المقياس 1.2:

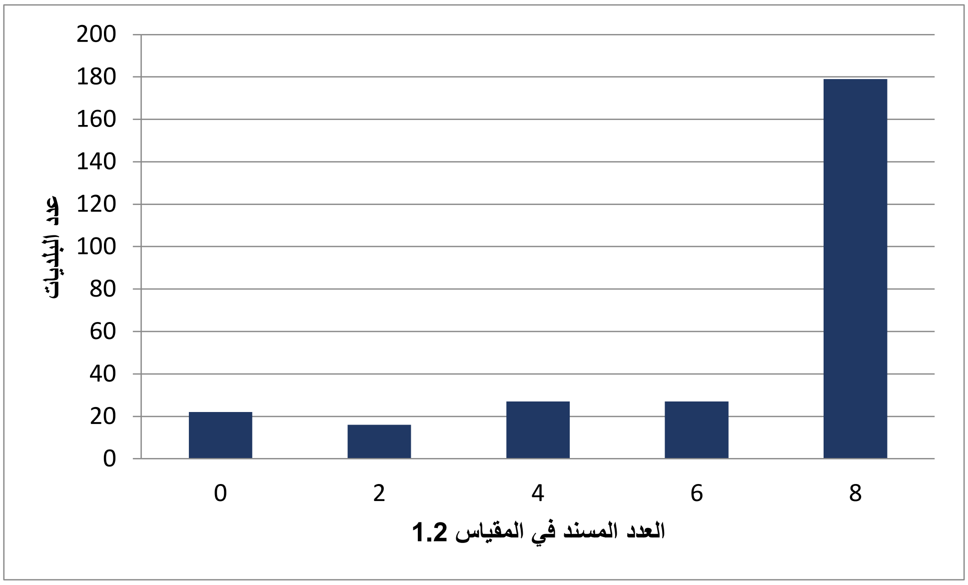

رسم بياني عدد 22: توزيع الأعداد المسندة في المقياس 1.2

ويلاحظ من خلال الرسم البياني أن 179 بلدية تحصلت على العدد الأقصى في مقياس مشاركة المواطنين في إعداد البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2020. وفي المقابل تحصّلت 22 بلدية على صفر من النقاط. هذا ويبيّن الرسم البياني الموالي توزيع البلديات حسب مجالات نسب مشاركة المواطنين في إعداد البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2020:

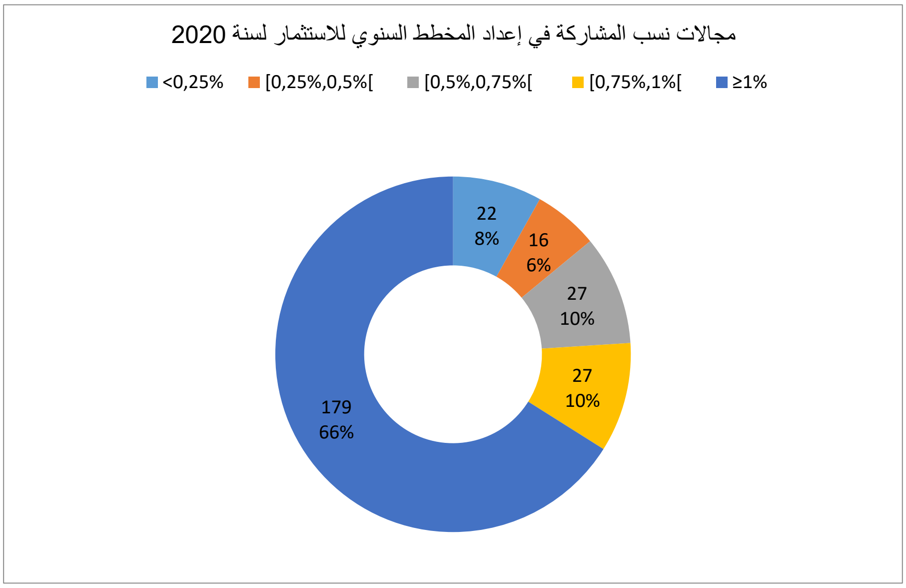

رسم بياني عدد 23: توزيع البلديات حسب مجالات نسب مشاركة المواطنين في إعداد البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2020

ويلاحظ من خلال الرسم البياني تمكّن 179 بلدية من تشريك أكثر من 1 % من سكّانها في إعداد المخطط السنوي للاستثمار لسنة 2020.

وعلى صعيد آخر، لم تتولّ 8 بلديات إعداد برنامج سنوي للاستثمار لسنة 2020 باعتماد مقاربة تشاركية مقبولة، وذلك وفقا للشروط الدنيا المستوجبة لسنة 2020، وهي بلديات نفزة والزهور (ولاية القصرين) وجبنيانة والصخيرة وزاوية قنطش والمكنين وجربة ميدون والمرسى، علما أنه لم يتم الأخذ بعين الإعتبار المعطيات المتعلقة بالشروط المستوجبة عند إجراء عملية تقييم الأداء نظرا لأن الأمر يتعلّق بمسارين مختلفين ،من جهة، وعدم تحديد الخاصيات المعتمدة والوثائق المطلوبة التي تمكّن فريق التقييم من البتّ في "مقبولية المقاربة التشاركية من عدمها"، من جهة أخرى.

المقياس 2.2: النفاذ إلى الوثائق البلدية:

قامت 119 بلدية بنشر جميع الوثائق المنصوص عليها بموقع الواب وعلى لوحة الإعلانات، وبالتالي تم إسنادها العدد كاملا (7 نقاط). وفي المقابل تحصّلت 30 بلدية على صفر من النقاط، وهي بلديات السبيخة والوسلاتية وقلعة سنان والمكنين وشراحيل والبقالطة والمهدية وتستور وعين دراهم وغار الدماء وسيدي علي بن عون والصخيرة والغريبة وبئر علي بن خليفة وساقية الزيت وعقارب ومارث ومطماطة القديمة ووذرف وبوشمة وتبلبو والنور (ولاية القصرين) والزهور والمظيلة وأم العرائس ولالة وبرج العامري وطبربة ومنزل بوزلفة والميدة.

أما في خصوص النشر على موقع الواب، فقد نشرت 141 بلدية جميع الوثائق، في حين تولّت 59 بلدية النشر الجزئي (12 وثيقة على الأقل)، مقابل حصول 71 بلدية على صفر من النقاط لنشرها أقلّ من 12 وثيقة أو لعدم امتلاكها موقع واب).

ويبين الجدول الموالي عدد البلديات حسب الحجم وحسب عدد الوثائق المنشورة على موقع الواب:

جدول عدد 10: توزيع البلديات حسب الحجم وحسب عدد الوثائق المنشورة على موقع الواب

الصنف	نسبة البلديات التي نشرت 15 وثيقة على موقع الواب	نسبة البلديات التي نشرت بين 12 و14 وثيقة	نسبة البلديات التي نشرت أقل من 12 وثيقة أو ليس لديها موقع واب
ب كبرى	% 63,8	% 25,5	% 10,6
متوسطة	% 55,1	% 21,2	% 23,7
بصغرى	% 43,4	% 20,8	% 35,8
المجموع	% 52	% 21,8	% 26,2

ويلاحظ من خلال الجدول أن 30 بلدية كبرى (63,8 % من البلديات الكبرى) و65 بلدية متوسطة (55,1 % من البلديات المتوسطة) و46 بلدية صغرى (43,4 % من البلديات الصغرى) قامت بنشر جميع الوثائق المطلوبة على موقع الواب الخاص بها.

المقياس 3.2: معالجة الشكاوى في أجل 21 يوما (10 نقاط):

تحصّلت 21 بلدية على صفر من النقاط في المقياس 3.2، منها 11 بلدية لا يتوفر لديها دفتر محيّن لمعالجة الشكاوى، وهي بلديات قلعة سنان وزاوية قنطش وجمال وتستور والزهراء والمرسى وعين دراهم والقلعة الصغرى والقلعة الكبرى ومساكن وبئر علي بن خليفة، و10 بلديات حققت نسبة معالجة في أجل 21 يوما أقل من 60 %، وهي بلديات سكرة والشبيكة والقيروان والسواسي والكرم والنفيضة وسيدي بوعلي وطينة ولالة وقربص.

هذا وتمكنت 175 بلدية من مسك دفتر محين لمعالجة الشكاوى ومعالجة جميع الشكاوى المودعة لديها في أجل لم يتجاوز 21 يوما.

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع البلديات حسب مجالات نسب المعالجة بالنسبة للبلديات التي تمسك دفترا محينا لمعالجة الشكاوى، وعددها 260:

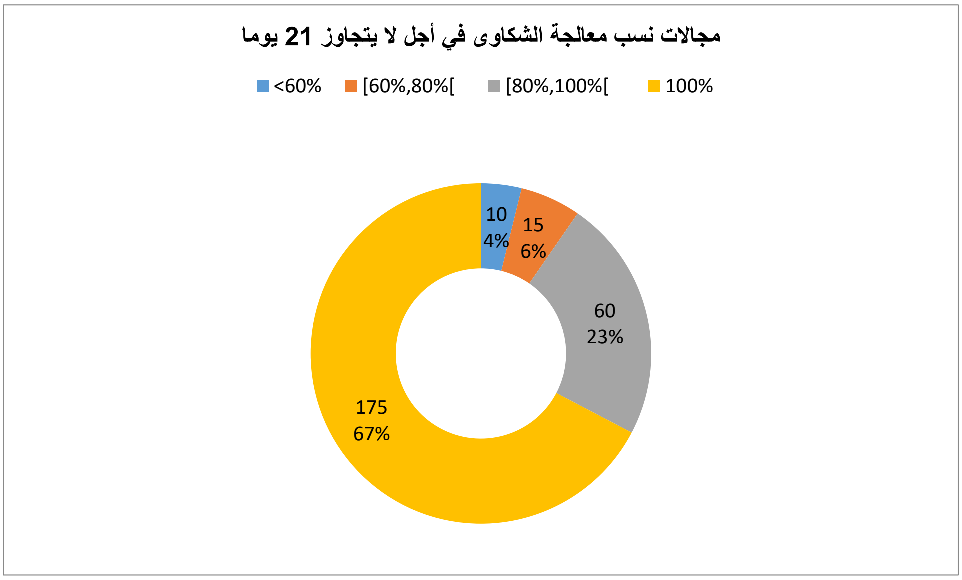

رسم بياني عدد 24: توزيع البلديات حسب مجالات نسب معالجة الشكاوى

ويتبين من خلال الرسم البياني توفّق البلديات عموما في مسار معالجة الشكاوى، حيث حقّقت 175 بلدية نسبة معالجة 100 % من الشكاوى المودعة لديها في أجل لا يتجاوز 21 يوما، و60 بلدية نسبة معالجة تساوي أو تفوق 80 % وأقلّ من 100 %.

المقياس 4.2: احترام تطبيق الإجراءات البيئية والاجتماعية:

تعتبر استجابة البلدية في إعداد مشاريعها لكامل الإجراءات البيئية والإجتماعية كلّية، وتتحصل بمقتضاها على 9 نقاط، في صورة بذل العناية اللازمة والقيام بالأعمال التالية:

- تكليف عون لتدقيق وفحص إجراءات الحماية البيئية والإجتماعية لمشاريع البلدية (نقطة اتصال)،
- تصنيف جميع مشاريع البلدية المموّلة عبر صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وإحالة جدول التصنيف إلى الصندوق،
- وضع برنامج للتصرف البيئي والإجتماعي لجميع المشاريع المصنفة "ب"،
- إجراء استشارات عمومية في شأن برامج التصرف البيئي والإجتماعي لجميع المشاريع المصنفة "ب"،
- نشر برامج التصرف البيئي والإجتماعي لمشاريع البلدية المصادق عليها،
- إدراج الإجراءات الخاصة بتفادي المؤثرات البيئية والإجتماعية بكراسات طلبات العروض للمشاريع المصنفة "ب" و"ج"،
- إحالة التقارير الثلاثية إلى الصندوق في الآجال.

وفي صورة عدم إحالة التقارير الثلاثية إلى الصندوق في الآجال تعتبر الإستجابة جزئية وتتحصل البلدية على 4 نقاط. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنه تم بصفة استثنائية قبول إيداع تقريري الثلاثيتين الأولى والثانية لدى الفروع الجهوية للصندوق بعد الآجال، كما تم بيانه أعلاه.

وفي صورة عدم إنجازها لأحد الأعمال المذكورة (باستثناء إحالة التقارير)، تتحصّل البلدية على صفر من النقاط.

ويبين الجدول الموالي توزيع البلديات حسب مدى احترامها للإجراءات البيئية والإجتماعية المستوجبة:

جدول عدد 11: توزيع البلديات حسب مدى إحترامها للإجراءات البيئية والإجتماعية المستوجبة

العدد المسند في المقياس 4.2	عدد البلديات
0	39
4	33
9	199

ويتبين من خلال الجدول توفّق البلديات عموما في إحترام الإجراءات البيئية والإجتماعية المستوجبة عند إعداد مشاريعها حيث تمكنت 199 بلدية (73,4 % من البلديات) من الحصول على 9 نقاط.

ج- *مجال تحسين الموارد:*

يهدف هذا المجال إلى التأكّد من أن البرنامج السنوي لدعم قدرات التصرف بالبلدية يعكس النقائص المسجلة بتقرير تقييم الأداء وتقرير التدقيق المنجز من قبل محكمة المحاسبات (المقياس 1: 7 نقاط) واعتماد البلدية أدوات التصرف في الموارد البشرية خاصة المخطط التقديري للمهن والكفاءات (المقياس 2: 7 نقاط) وتسوية وضعية ديونها (المقياس 3: 8 نقاط) واحتساب نسبة تطور الموارد الذاتية المستخلصة (المقياس 4: 10 نقاط).

وباعتبار أنّ 50 نقطة هي الحاصل الأدنى الإجمالي للانتفاع بالمساعدة غير الموظفة، فإنّه يمكن تحديد 16 نقطة كحاصل أدنى مطلوب بالنسبة لهذا المجال. وقد تمكنت **259** بلدية من الحصول على عدد يساوي أو يفوق الحاصل الأدنى المطلوب.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن 20 بلدية ليست لها ديون وبالتالي كانت معفاة من عملية إعداد مخطط لتطهير الديون. وليتمكن فريق التقييم من احتساب العدد المسند في هذا المجال على مجموع 32 نقطة بالنسبة للبلديات المعنية بالإعفاء، تم تعديل الحاصل باعتماد القاعدة الثلاثية ثم تصحيحه بأخذ الجزء الصحيح (la partie entière) للعدد.[3]

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع البلديات حسب العدد المسند في مجال تحسين الموارد:

[3] مثال: تم إسناد عدد 14 إلى بلدية الغنادة في مجال تحسين الموارد، وباعتبار أنه ليست للبلدية ديون فهي معفاة من عملية إعداد مخطط لتطهير الديون وبالتالي فحاصل النقاط الذي حققته البلدية في مجال تحسين الموارد يتم احتسابه على 24 نقطة عوضا عن 32 نقطة ممكنة (طرح 8 نقاط تخص مقياس تسوية وضعية الديون المرسمة بمخطط تطهير الديون). وفي مرحلة ثانية يتم إعتماد القاعدة الثلاثية (14×24/32=18,66) ثم أخذ الجزء الصحيح من العدد أي 18 نقطة.

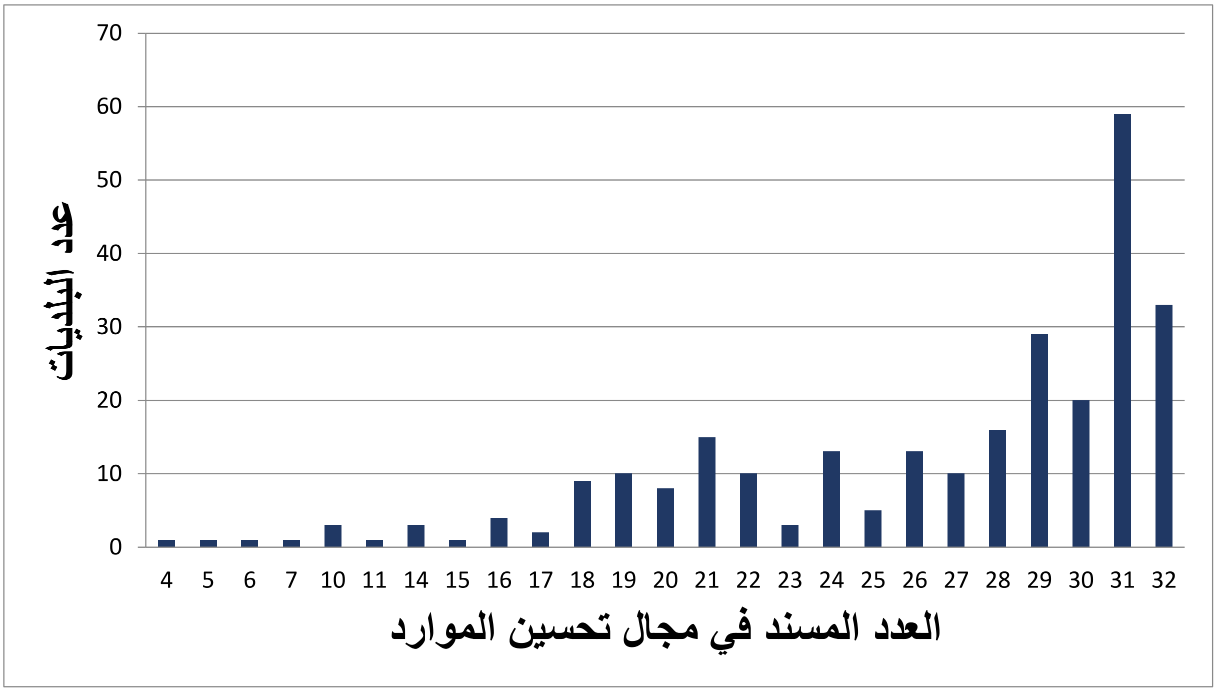

رسم بياني عدد 25: توزيع البلديات حسب العدد المسند في مجال تحسين الموارد

ويلاحظ من خلال الرسم البياني ما يلي:

- يمثّل حاصل 29 نقطة "الوسيط" لمجموعة الأعداد المسندة في مجال تحسين الموارد. وقد بلغ معدل الأعداد 26,39 نقطة،

- يمثّل حاصل 31 نقطة "المنوال"، حيث تحصّلت 59 بلدية على هذا العدد،

- بلغ الإنحراف المعياري 5,78 نقطة،

- تمكنت 33 بلدية من تحقيق العدد الأقصى في مجال تحسين الموارد (32 نقطة)،

- تم تسجيل أدنى مستوى أداء في هذا المجال ببلدية لالة (4 نقاط).

ويبين الرسم البياني الموالي المعدلات الجهوية في هذا مجال ومقارنتها بالمعدل الوطني:

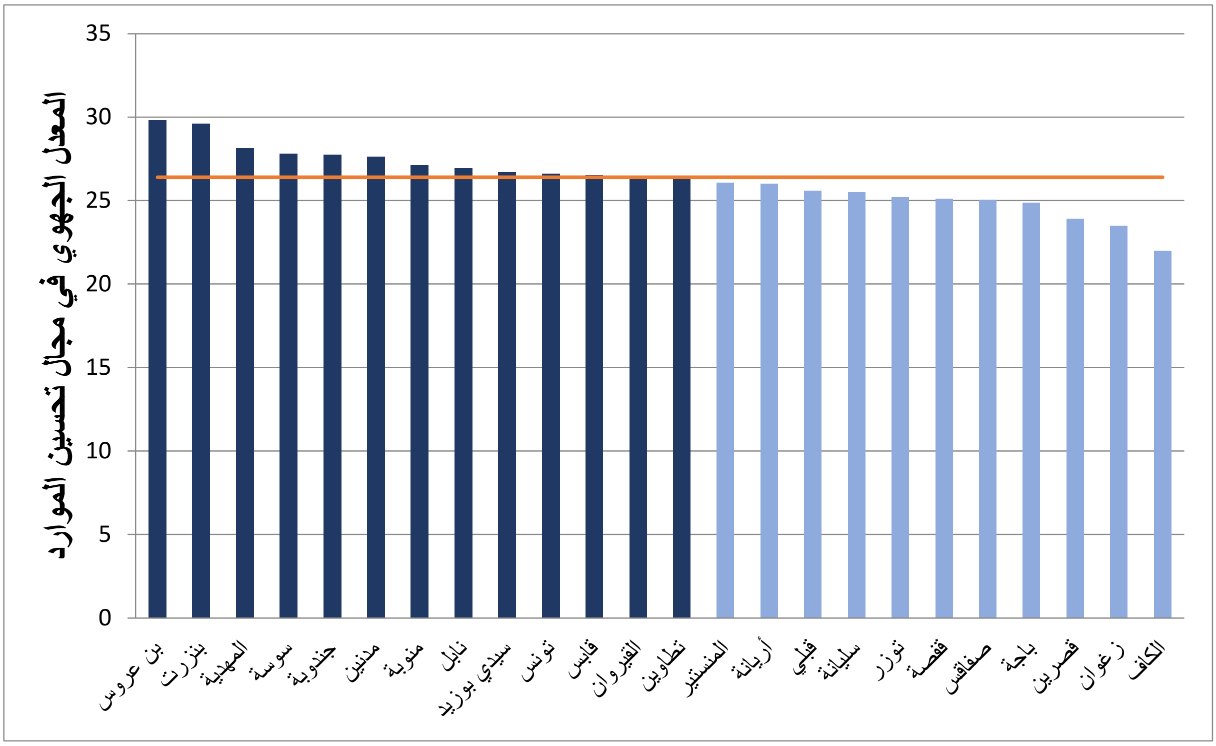

رسم بياني عدد 26: المعدلات الجهوية في مجال تحسين الموارد

ويتبين من خلال الرسم البياني أن المعدلات الجهوية المسجلة على مستوى 13 ولاية فاقت المعدل الوطني (26,39 نقطة)، وهي ولايات بن عروس (29,83 نقطة) وبنزرت (29,62 نقطة) والمهدية (28,14 نقطة) وسوسة (27,81 نقطة) وجندوبة (27,75 نقطة) ومدنين (27,63 نقطة) ومنوبة (27,11 نقطة) ونابل (26,96 نقطة) وسيدي بوزيد (26,7 نقطة) وتونس (26,63 نقطة) وقابس (26,5 نقطة) والقيروان (26,42 نقطة) وتطاوين (26,4 نقطة). وفي المقابل، تم تسجيل أدنى مستوى أداء جهوي في مجال تحسين الموارد بولاية الكاف (22 نقطة).

المقياس 1.3: يعكس البرنامج السنوي لدعم القدرات المواضيع والمحاور التّي سجّلت في شأنها نقائص بالتقرير السنوي لتقييم الأداء وتقرير التدقيق المنجز من قبل دائرة المحاسبات (07 نقاط):

ويبيّن الجدول الموالي توزيع البلديات حسب العدد المسند في المقياس 1.3:

جدول عدد 12: توزيع البلديات حسب العدد المسند في المقياس 1.3

العدد المسند في المقياس 3.1	عدد البلديات
0	1
2	4
5	15
7	251

ويتبيّن من خلال الجدول توفّق البلديات عموما في وضع برنامج سنوي لدعم قدرات التصرف لسنة 2019 يتضمن النقائص والإخلالات المسجلة بالتقرير السنوي لتقييم الأداء بعنوان سنة 2017 وتقرير التدقيق المنجز من قبل دائرة المحاسبات (آنذاك) بالنسبة لسنة 2017، حيث تمكّنت 251 بلدية (92,6 % من البلديات) من الحصول على 7 نقاط.

هذا وتحصّلت 15 بلدية على 5 نقاط لعدم تضمن برنامج دعم القدرات الخاص بها النقائص والإخلالات المسجلة بتقرير التدقيق المنجز من قبل دائرة المحاسبات(آنذاك) بالنسبة لسنة 2017، وهي بلديات أريانة وسكرة والطويرف ومنزل سالم وعميرة التوازرة وقصيبة المديوني وقبلاط ونفطة وسيدي بوسعيد وسيدي الهاني وكندار ومنزل بوزيان ومطماطة الجديدة والزهور والبطان.
وفي المقابل، تم إسناد نقطتين لأربع بلديات لعدم تضمن برنامج دعم القدرات الخاص بها النقائص والإخلالات المسجلة بالتقرير السنوي لتقييم الأداء بعنوان سنة 2017، وهي بلديات زاوية قنطش ونفزة وجبل الوسط والنور. هذا وقد تحصّلت بلدية واحدة (بلدية لالة) على صفر من النقاط باعتبار أن برنامج دعم القدرات الخاص بها لا يعكس المواضيع والمحاور التي سجلت في شأنها نقائص بتقرير تقييم الأداء وبتقرير التدقيق المنجز من قبل محكمة المحاسبات.

المقياس 2.3: اعتماد أدوات التصرف وتطبيقها في الموارد البشرية خاصّة منها وضع مخطّط تقديري محيّن للمهن والكفاءات (7 نقاط):

يهدف هذا المقياس إلى تقييم مجهود البلدية في إعداد بطاقات الوصف الوظيفي (4 نقاط) ووضع مخطط تقديري محيّن للمهن والكفاءات (3 نقاط).
وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه تم تحديد هدف سنوي 50 % من عدد أعوان البلدية بالنسبة لتقييم أداء البلديات بعنوان سنة 2019.

ويبين الجدول الموالي توزيع البلديات حسب نسبة إنجاز بطاقات الوصف الوظيفي:

جدول عدد 13: توزيع البلديات حسب نسبة إنجاز بطاقات الوصف الوظيفي

نسبة إنجاز بطاقات الوصف الوظيفي	العدد المسند في المقياس 2.3	عدد البلديات
نسبة أقل من 50 %من الهدف السنوي	0	18
نسبة تساوي أو تفوق 50 % وأقل من 100% من الهدف السنوي	2	8
100% من الهدف السنوي	4	245

ويلاحظ من خلال الجدول أن 245 بلدية (90,4 % من البلديات) حققت نسبة 100% من الهدف السنوي، في حين حققت 8 بلديات نسبة إنجاز تساوي أو تفوق 50% من الهدف السنوي، علما أن 18 بلدية لم تتمكن من بلوغ هذه نسبة وتحصلت بالتالي على صفر من النقاط.

أما بالنسبة لإعداد مخطط تقديري محيّن للمهن والكفاءات، فقد تمكنت 261 بلدية (96,3 % من البلديات) من وضع مخطط محيّن (3 نقاط)، في حين أعدّت بلدية واحدة (الجريصة) مخططا دون تضمينه تشخيصا للنقائص والإحتياجات المتعلقة بالموارد البشرية وإيجاد الحلول الكفيلة بتجاوزها (تكوين، إنتدابات...) وتحصلت على نقطة واحدة. هذا ولم تتولّ 9 بلديات إعداد المخطط، وهي بلديات السرس وبرقو وأولاد حفوز والغريبة وبئر علي بن خليفة وقرقنة ومارث والزهور (القصرين) وحمام الغزاز.

وتجدر الإشارة إلى توفّق 241 بلدية (88,9 % من البلديات) في اعتماد أدوات التصرف وتطبيقها في الموارد البشرية وتحصلت على العدد، في حين تحصّلت 6 بلديات على صفر من النقاط، وهي بلديات السرس وأولاد حفوز والغريبة وبئر علي بن خليفة وقرقنة ومارث.

المقياس 3.3: تسوية وضعية الديون المرسمة بمخطط تطهير الديون (8 نقاط):

تبين من خلال عملية التقييم أن 20 بلدية ليست لها ديون وبالتالي فهي معفاة من عملية إعداد مخطط لتطهير الديون. ويجدر التذكير أن الدليل العملي يعرف الدّين كما يلي: "يعتبر دينا، كل ما تخلد بذمة البلدية إزاء الغير وحلّ أجل خلاصه دون أن يتم تسديده".

أمّا بالنسبة للبلديات التي لديها ديون، فلم تتولّ 19 بلدية إعداد مخطط لتطهير الديون وبالتالي تم إسنادها صفرا من النقاط، وهي بلديات سيدي ثابت والسبيخة والسرس وقلعة سنان وجمال وبومرداس وتبرسق وتستور ومنزل جميل وسيدي حسين وسيدي بوزيد وبئر علي بن خليفة وشنني نحال ومطماطة القديمة وبوشمة والنور وطبربة وقرمبالية ونابل.

هذا وقد تولت 187 بلدية إعداد مخطط لتطهير ديونها وقامت بترسيمها بالميزانية، في حين تبيّن أنّ المبالغ المرسمة بالميزانية لا تتطابق مع ما هو مدرج بمخطط تطهير الديون بالنسبة للبلديات التي تولّت إعداد مخطط، وعددها 44.

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع البلديات حسب مجالات نسب خلاص الديون بالنسبة للبلديات التي تولت وضع مخطط، وعددها 231:

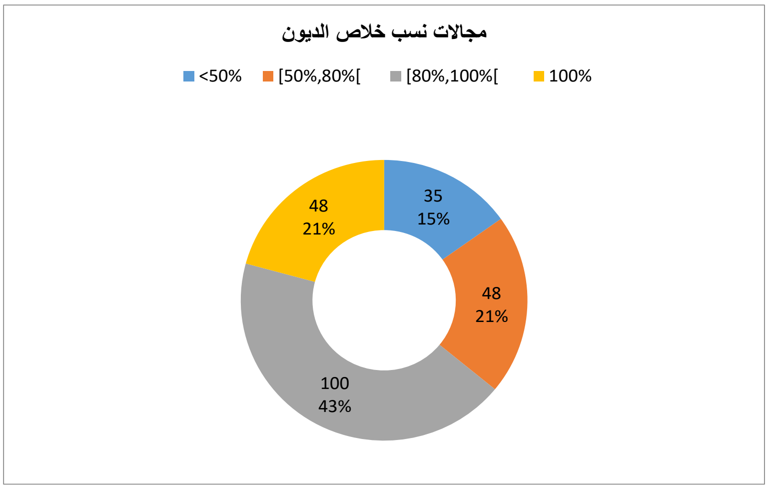

رسم بياني عدد 27: توزيع البلديات حسب مجالات نسب خلاص الديون

ويلاحظ من خلال الرسم البياني أن 48 بلدية حققت نسبة خلاص 100 % لديونها المرسمة بميزانيتها لسنة 2019، وتمكنت 100 بلدية أخرى من تحقيق نسبة خلاص تساوي أو تفوق 80 % وأقل من 100 %.

المقياس 4.3: تطور الموارد الذاتية المستخلصة (10 نقاط):

يبين الرسم البياني الموالي توزيع البلديات حسب مجالات نسب تطور الموارد الذاتية المستخلصة:

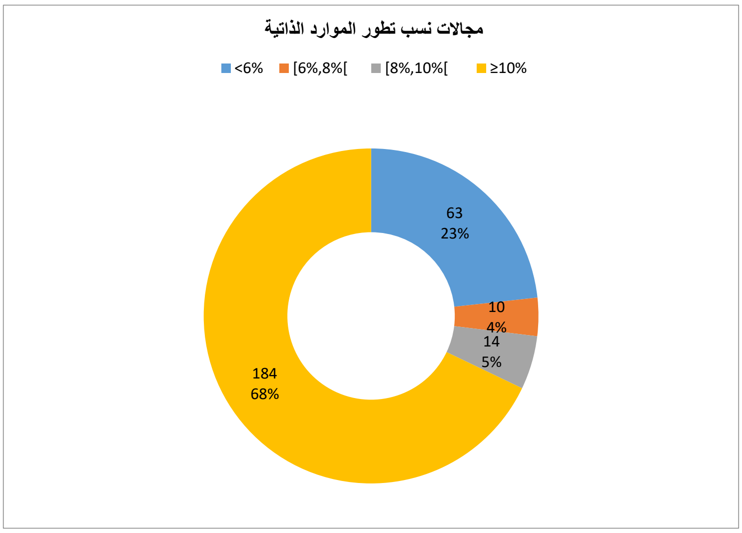

رسم بياني عدد 28: توزيع البلديات حسب مجالات نسب تطور الموارد الذاتية المستخلصة

ويلاحظ من خلال الرسم البياني توفّق184 بلدية في تحقيق نسبة تطور لمقابيضها تساوي أو تفوق 10%. وفي المقابل، لم تتجاوز نسبة تطور الموارد الذاتية المستخلصة على مستوى 63 بلدية 6 %.

ويبين الرسم البياني الموالي التوزيع حسب نسب تطور الموارد الذاتية المستخلصة وحسب حجم البلديات:

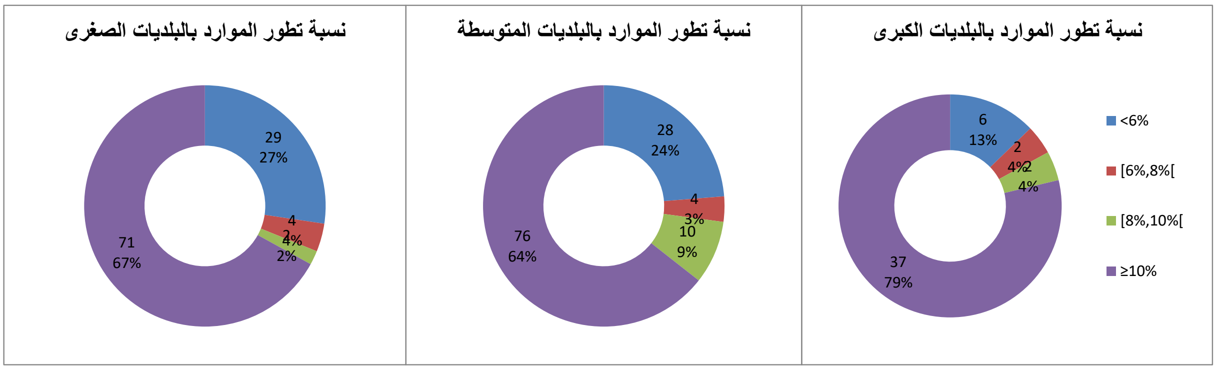

رسم بياني عدد 29: توزيع البلديات حسب نسب تطور الموارد الذاتية المستخلصة وحسب الحجم

ويلاحظ تقارب توزيع البلديات المتوسطة والصغرى في خصوص نسب تطور مقابيضها. وتجدر الإشارة إلى توفّق 79 % من البلديات الكبرى في تحقيق نسبة تطور لمقابيضها تساوي أو تفوق 10%.

5.2. تحليل الفوارق بين الأعداد المسندة بعنوان سنتي 2018 و2019:

باعتبار أنّ تقييم أداء الجماعات المحلية بعنوان سنة 2019 يعدّ الأوّل باعتماد مصفوفة المقاييس الجديدة، ارتأى فريق التقييم مقارنة الأعداد المسندة بعنوان سنة 2019 مع تلك المسندة بعنوان 2018 وتحليل الفوارق إن وجدت. وتهدف هذه المقارنة إلى التثبت من مدى قدرة البلديات على الاستجابة لمتطلبات مصفوفة التقييم الجديدة ومدى تجانس المنظومتين في تقديم صورة وفية لأداء البلديات. وأفضت هذه المقارنة إلى جملة الملاحظات التالية:

- بلغت القيمة المطلقة للتغيير بين الأعداد المسندة بعنوان سنتي التقييم 4099 نقطة أي بمعدّل 15 نقطة بالنسبة لكلّ بلدية[4].

[4] وذلك دون احتساب العدد المسند لبلدية أزمور التي لم تشارك في تقييم الأداء بعنوان سنة 2019.

- بلغت القيمة القصوى للتغيير 79 نقطة، تخصّ ببلدية تستور حيث تراجع عددها من 94 إلى15 نقطة

- بلغ عدد البلديات التي شهدت أعدادها تغييرا بخمس نقاط أو أقل، 68 بلدية وهو ما يفيد أنّ 25 % من البلديات عرف تقييمها استقرارا نسبيا باعتماد منظومتي التقييم.

- حافظت 6 بلديات على نفس العدد المسند في سنتي 2018 و2019.

- شهدت 44 بلدية تحسنا في الأعداد المسندة بعنوان سنة 2019، في حين تراجعت الأعداد في خصوص 222 بلدية، وهو ما يشير إلى أن أغلب البلديات (82%) واجهت بعض الصعوبات في الاستجابة لمتطلبات المنظومة الجديدة.

وبالتحليل المعمّق للتغييرات بين الأعداد المسندة للبلديات بعنوان سنتي التقييم، لوحظ بالخصوص:

- تراجع ملحوظ في الأعداد المسندة لبعض البلديات التي كان أداؤها متميزا خلال سنة 2018، وهو ما يبيّنه الجدول التالي:

جدول عدد 14: قائمة البلديات التي تراجعت أعدادها بصفة ملحوظة

البلدية	العدد المسند بعنوان سنة 2018	العدد المسند بعنوان سنة 2019	الفارق
تستور	**94**	**15**	**79**
الزهور	86	15	71
بئر علي بن خليفة	87	38	49
بوشمة	85	37	48
برج العامري	83	38	45
الشبيكة	94	50	44
سيدي ثابت	86	44	42
الغريبة	83	45	38
نابل	83	45	38
لمطة	96	75	21
بوسالم	94	74	20
كندار	96	78	18
تينجة	93	75	18

- ارتفاع ملحوظ للأعداد المسندة بين سنتي التقييم خاصة بالأساس بالنسبة للبلديات التالية:

جدول عدد 15: قائمة البلديات التي ارتفعت أعدادها بصفة ملحوظة

البلدية	العدد بعنوان سنة 2018	العدد بعنوان سنة 2019	الفارق
نصر الله	28	77	49
منزل تميم	56	85	29
قلعة الأندلس	54	78	24
قعفور	51	73	22

واستنادا إلى الاحصائيات السابقة، والتي بيّنت عموما عدم محافظة أغلب البلديات على نفس مستوى الأداء إمّا بالتراجع أو التحسن (التطور)، يستنتج أنّ نظام التقييم الجديد أحدث تغييرا ملموسا في مفهوم الأداء مع المحافظة على بعض الاستقرار في الأداء العام، خاصة وأنّ هذا النظام الجديد حافظ على بعض المقاييس السابقة.

وفيما يلي تحليل معمّق لبعض الحالات التي شهدت فيها الأعداد المسندة تغييرا هاما:

- بلدية تستور:

تراجع أداء بلدية تستور من 94 نقطة بعنوان سنة 2018 إلى 15 نقطة بعنوان سنة 2019، باعتبار الخصم (05 نقاط جرّاء تقديم الملف بعد تاريخ 15 أفريل 2021 و10 نقاط جراء التصريح المغلوط). وتعتبر بلدية تستور من البلديات التي توفّقت عموما في الحصول على أعداد جيّدة منذ انطلاق البرنامج، حيث تحصّلت تباعا على 86 نقطة و92 نقطة و94 نقطة بعنوان سنوات 2016 و2017 و2018. وعلى إثر الزيارة الميدانية لمقر البلدية، لوحظ ان التراجع الملحوظ للعدد المسند للبلدية بعنوان 2019 يعزى إلى عدم نقل الخبرة في متابعة ملف التقييم بعد مغادرة العون المكلف بذلك. وقد لوحظ تراجع الأعداد المسندة إلى البلديات في المؤشرات المشتركة بين نظامي التقييم، على غرار تلك المتعلقة بنسبة الإنجاز المالي للبرنامج السنوي للاستثمار والشكاوى والصيانة والديون، حيث تحصّلت في أغلبها على صفر من النقاط بعنوان سنة 2019.

- بلدية الشبيكة:

تراجع أداء بلدية الشبيكة من 94 نقطة بعنوان سنة 2018 إلى 50 نقطة بعنوان سنة 2019. وتعتبر بلدية الشبيكة من البلديات التي توفّقت عموما في الحصول على أعداد جيّدة منذ انطلاق البرنامج، حيث تحصّلت تباعا على 77 نقطة و86نقطة و94 نقطة بعنوان سنوات 2016 و2017

و2018. وعلى إثر الزيارة الميدانية لمقر البلدية لوحظ أنّ التراجع الملحوظ للعدد المسند للبلدية بعنوان 2019 يعزى إلى عدم إلمام المعنيين بالأمر بالمصفوفة الجديدة.

- بلديتا الزهور والنور:

تمّ إحداث البلديتين سنة 2015 والتحقتا بالبرنامج سنة 2017 وتراوحت أعدادهما بعنوان سنتي 2017 و2018 بين 75 و86، مقابل التراجع الملحوظ بعنوان سنة 2019، حيث تحصّلت بلدية الزهور على 15 نقطة (باعتبار خصم 05 نقاط لورود المطلب بعد الآجال) وتحصّلت بلدية النور على 17 نقطة. ولم تتوفق البلديتان في الحصول على الحد الأدنى من الأعداد في أغلب المقاييس. هذا وقد تعذّر إجراء تقييم لكلتا البلديتين باعتبار الوضع الوبائي السائد خلال فترة إجراء الزيارات الميدانية بما لم يمكّن من تحليل الأسباب التّي تكمن وراء هذا التراجع.

- بلدية برج العامري:

تراجع أداء بلدية برج العامري من 83 نقطة بعنوان سنة 2018 إلى 38 نقطة بعنوان سنة 2019.

وتعتبر بلدية برج العامري من البلديات التي كان أداؤها مرضيا منذ انطلاق البرنامج حيث تحصّلت تباعا على 75 نقطة و71 نقطة و83 نقطة بعنوان سنوات 2016 و2017 و2018. وبسؤال المسؤولين بالبلدية عن أسباب هذا التراجع بمناسبة الزيارة الميدانية، أفادوا أنّه يعزى لعدم إلمام المعنيين بالأمر بالمصفوفة الجديدة.

- بلدية طبربة:

توفقت بلدية طبربة بعنوان السنوات السابقة في الحصول على الحاصل الأدنى للحصول على المساعدة الموظفة، إلّا أنّها تحصّلت على 19 نقطة فقط بعنوان سنة 2019، باعتبار خصم 10 نقاط. وقد اتّضح من خلال التقييم الميداني أن هذا التراجع يعزى إلى عدم إلمام الإدارة البلدية بمصفوفة التقييم الجديدة وغياب الانسجام التام بين مختلف الأطراف الفاعلة، حسب ما أفاد به رئيس البلدية وما لاحظه فريق التقييم.

- بلدية بئر علي بن خليفة:

تراجع أداء بلدية بئر علي بن خليفة من 87 نقطة بعنوان سنة 2018 إلى 38 نقطة بعنوان سنة 2019. وتعتبر بلدية بئر علي بن خليفة من البلديات التي توفّقت عموما في الحصول على أعداد جيّدة منذ انطلاق البرنامج، حيث تحصّلت تباعا على 65 نقطة و80 نقطة و87 نقطة بعنوان سنوات 2016 و2017 و2018.

وقد اتضح من خلال الزيارة الميدانية تعطّل سير المرفق البلدي خلال الفترة الممتدة من 22 فيفري 2019 وإلى غاية 7 جوان 2019 بسبب احتجاجات متساكني الجهة وأعمال الشّغب الّتي طالت مقر البلدية، وفق ما ورد بمحضر معاينة مادّية في بيان شغب وتعطيل حرية الخدمة.

- بلدية سيدي ثابت:

تراجع أداء بلدية سيدي ثابت من 86 نقطة بعنوان سنة 2018 إلى 44 نقطة بعنوان سنة 2019

وتعتبر بلدية سيدي ثابت من البلديات التي توفّقت عموما في الحصول على أعداد جيّدة منذ انطلاق البرنامج، حيث تحصّلت تباعا على 61 نقطة و73 نقطة و86 نقطة بعنوان سنوات 2016 و2017 و2018.

وقد لوحظ من خلال ملفي التقييم ا بعنوان سنتي 2018 و2019 تراجع أداء البلدية حتى على مستوى بعض المؤشرات والمقاييس المشتركة بين نظامي التقييم، على غرار خلاص الديون ونسبة إنجاز نفقات الصيانة.

المحور الثالث:

التقييم الأوّلي للنظام الجديد والتوصيات

ارتأت الهيئة إجراء تقييم أوّلي للنظام الجديد من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

- **على المستوى الإجرائي:**

- هل مكّن الإجراء الجديد المتمثّل في إجبارية موافاة الهيئة بعدد من الوثائق من تقليص الفوارق بين الأعداد المسندة في ضوء التقييم المستندي والأعداد المسندة بعد الزيارة الميدانية، وهو ما كان يمثّل إشكالا في نظام التقييم السّابق ؟

-على مستوى النتائج:

- ماهي الإشكاليات العمليّة التي تعرضت لها البلديات عند تطبيق هذا النّظام والاشكاليات التي رافقت عملية التقييم ؟
- هل توفّقت البلديات عموما في المرور إلى النظام الجديد والتّمكن منه ؟
- هل يمكّن هذا النظام من تقديم صورة وفيّة حول الأداء البلدي ؟

1.3. تحليل الفوارق بين التقييم المستندي والتقييم الميداني:

يحوصل الجدول الموالي نتائج التقييم الميداني من حيث التأثير على النتائج الأولية:

جدول عدد 16: تأثير التقييم الميداني على الأعداد الأولية

طبيعة التغيير المحدث على العدد الأولي	عدد البلديات	النسبة من العينة	النسبة من العينة بعنوان تقييم الأداء لسنة 2018
البلديات التي شهد العدد الأولي المسند لها ارتفاعا يؤثّر على نسبة المساعدة السنوية	9	% 15,5	%5
البلديات التي شهدت أعدادها الأولية ارتفاعا دون التأثير على نسبة الانتفاع بالمساعدة السنوية	11	% 19	%23
المجموع (1)	20	% 34,5	%28
البلديات التي شهدت أعدادها الأولية انخفاضا يؤثّر على نسبة المساعدة السنوية	24	% 41,4	%12
البلديات التي شهدت أعدادها الأولية انخفاضا دون التأثير على نسبة الانتفاع بالمساعدة السنوية	12	% 20,7	%51
المجموع (2)	36	% 62,1	%63
المجموع (1) + (2)	56	% 96,6	%91
البلديات التي لم تشهد أعدادها الأولية تغييرا بعد التقييم الميداني	2	% 3,4	%9

وتبرز بيانات الجدول السابق أن التقييم الميداني أفضى إلى تصحيح أعداد 56 بلدية من مجموع 58 بلديّة (مقارنة بـ 91 بلديّة من مجموع 100 بلدية في السنة الفارطة)، أي بنسبة 96,6 % من البلديات المدرجة بالعيّنة، منها 33 بلدية (بنسبة 56,9 % من العيّنة) تغيّرت وضعيتها من حيث نسبة المساعدة السنوية المستحقّة (مقابل 12% في السنة الفارطة).

كما أفضى التقييم الميداني إلى:

- إضافة أكثر من 10 نقاط للأعداد الأوّلية المسند لستّ (6) بلديات مقابل بلديتين اثنتين (2) بعنوان سنة 2018، كما يبيّنه الجدول التّالي:

جدول عدد 17: أهم الفوارق المسجلة بين العدد المستندي والعدد الميداني

البلدية	العدد المستندي	العدد إثر الزيارة الميدانية	الفارق
الحامة	47	64	17
المتلوي	50	65	15
الشبيكة	36	50	14
المنيهلة	48	62	14
أمّ العرايس	53	64	11
قعفور	62	73	11

- طرح 10 نقاط فأكثر لتسع عشرة (19) بلديّة (أي بنسبة 32,8 %من العينة)، مقابل اثنتين وعشرين (22) بلدية السنة الفارطة (أي بنسبة 22 %). كما يبيّنه الجدول التالي:

جدول عدد 18: البلديات التي انخفض عددها بـ10 نقاط فأكثر على إثر الزيارة الميدانية

البلدية	العدد المستندي	العدد إثر الزيارة الميدانية	الفارق
قلعة سنان*	60	12	48
تستور	45	15	30
القلعة الصغرى	91	63	28
الغريبة*	71	45	26
سيدي بوعلي	80	58	22
برج العامري	49	28	21
القيروان*	61	41	20
زاوية قنطش*	53	34	19
قربص	73	54	19
مقرين	69	51	18
القلعة الخصبة	66	48	18
المروج*	70	53	17
طبربة*	34	19	15
بئر علي بن خليفة	51	38	13
القلعة الكبرى	72	59	13
النفيضة	90	78	12
نابل	56	45	11
تازركة	84	73	11
المطوية	91	81	10

*تمّ خصم 10 نقاط من أجل التصريح بمعطيات مغلوطة لا تعكس الوضعية الحقيقيّة للبلديّة.

هذا وقد بلغ مجموع القيم المطلقة للتغييرات في الأعداد، على إثر التقييم الميداني الذي تم إجراءه على 58 بلدية، 592 نقطة بمعدّل تغيير قدره 10,2 نقطة. ويبين الجدول الموالي تطور معدل التغيير الحاصل على الأعداد من سنة تقييم الأداء بعنوان سنة 2015 إلى سنة تقييم الأداء بعنوان سنة 2019:

جدول عدد 19: تطور معدل التغيير في الأعداد بعد التقييم الميداني

	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التغيير	غير متوفر	4,8	6,4	7,08	10,2

ويتضمّن الجدول الموالي بيانات حول أهمّ التغييرات التي طرأت على المؤشرات بعد التقييم الميداني:

جدول عدد 20: عدد التغييرات التي طرأت على المقاييس بعد التقييم الميداني

المقياس	عدد الاختلافات
المجال الأول : تحسين الخدمات المسداة	
المقياس 1 : الإنجاز المالي لبرنامج الإستثمار البلدي	26
المقياس 2: تنفيذ المخطط التقديري للصفقات العمومية	18
المقياس 3: تنفيذ المخطط الثلاثي التقديري للصيانة	34
المقياس 4: مجهود البلدية في مجال النظافة	29
المجال الثاني : المشاركة والشفافية	
المقياس 1 : مشاركة المواطنين في إعداد البرنامج السنوي للإستثمار	16
المقياس 2: النفاذ إلى الوثائق البلدية	26
المقياس 3: معالجة الشكاوى في أجل أقصاه 21 يوم	22
المقياس 4: احترام تطبيق الإجراءات البيئية والإجتماعية	25
المجال الثالث: تحسين الموارد	
المقياس 1: يعكس البرنامج السنوي لدعم قدرات التصرف المواضيع والمحاور التي سجّلت في شأنها نقائص بالتقرير السنوي لتقييم الأداء وتقرير التدقيق المنجز من قبل دائرة المحاسبات	8
المقياس 2: اعتماد أدوات التصرف وتطبيقها في الموارد البشرية خاصة منها وضع مخطط تقديري للمهن والكفاءات	8
المقياس 3: تسوية وضعية الديون المرسمة بمخطط تطهير الديون	37
المقياس 4: تطور الموارد الذاتية المستخلصة	18

ويستنتج من البيانات الإحصائية أعلاه أنّه، ورغم التنصيص ضمن نظام التقييم الجديد على ضرورة إرفاق ملف التقييم المودع لدى الهيئة بجملة من الوثائق والمؤيدات قصد التقليص من الفوارق بين العدد المستندي والعدد المسند إثر الزيارة الميدانية، لوحظ ارتفاع هذه الفوارق الّتي شملت جميع المقاييس دون استثناء، بما في ذلك المقاييس التّي يشترط أن تقدّم في شأنها البلدية وثائق مدعّمة ضمن ملفات التقييم المودعة. ويعزى ذلك أساسا إلى:

- عدم التزام بعض البلديات بموافاة الهيئة بجميع الوثائق ضمن ملف التقييم،

- تضمّن ملف التقييم المرسل إلى الهيئة وثائق لا تحمل جميع البيانات الضرورية، وبالتالي عدم إمكانية اعتمادها من قبل فريق التقييم في إسناد العدد المستندي، على غرار ما تمّت ملاحظته بالنسبة لجداول إحالة التقرير السداسي و/أو السنوي حول تقدّم إنجاز برنامج الاستثمار السنوي إلى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة والتّي لا تحمل في حالات كثيرة ختم مكتب ضبط الصندوق أو الفروع الجهوية التابعة له،

- تضارب في المعطيات المضمّنة في الوثائق التي تمّ موافاة الهيئة بها مقارنة بتلك التّي تقدّمها البلدية بمناسبة التقييم الميداني، على غرار ما لوحظ في بعض الحالات بالنسبة للمقياس المتعلّق بالصفقات العمومية، حيث يتمّ التّنصيص صلب الإستمارة أنّ البلدية لم تبرمج صفقات بعنوان سنة التقييم في حين يتبيّن عكس ذلك إثر الزيارة الميدانية، على غرار بلدية المطوية التي برمجت صفقتين يالإجراءات المبسطة على معنى الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 تعلقتا باقتناء معدات نظافة وتهيئة السوق الأسبوعية، على عكس ما صرّحت به صلب ملف التقييم،

- احتساب خاطئ من قبل البلدية لبعض المؤشرات، خاصّة تلك المتعلقة بنسبة تطوّر الموارد الذاتية. ويستنتج أن إجراء إرفاق ملف التقييم المودع لدى الهيئة بجملة من الوثائق والمؤيدات لم يحقّق الهدف المتمثّل في تقليص الفوارق.

2.3. معالجة مطالب المراجعة:

ورد على الهيئة 45 مطلب مراجعة منها 5 مطالب خارج الآجال المنصوص عليها بقرار وزيري المالية والشؤون المحلية والبيئة المؤرخ في 25 ديسمبر 2018 والمتعلّق بضبط مقاييس تقييم أداء الجماعات المحلية. وقد تمّت معالجة جميع المطالب الواردة في الآجال وعددها 40 مطلبا.

وتجدر الإشارة أن مطالب المراجعة المتعلقة ببلديات صفاقس والمروج وبني خيار وفريانة والشراردة وردت على الهيئة بعد تاريخ 16 أوت 2021[5].

ويبيّن الرسم البياني الموالي تطور عدد مطالب المراجعة من سنة تقييم الأداء بعنوان سنة 2015 إلى سنة تقييم الأداء بعنوان سنة 2019:

[5] تم إقرار يوم 16 أوت 2021 كآخر أجل لقبول مطالب المراجعة من قبل اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بتنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية والمجتمعة بتاريخ 27 جويلية 2021.

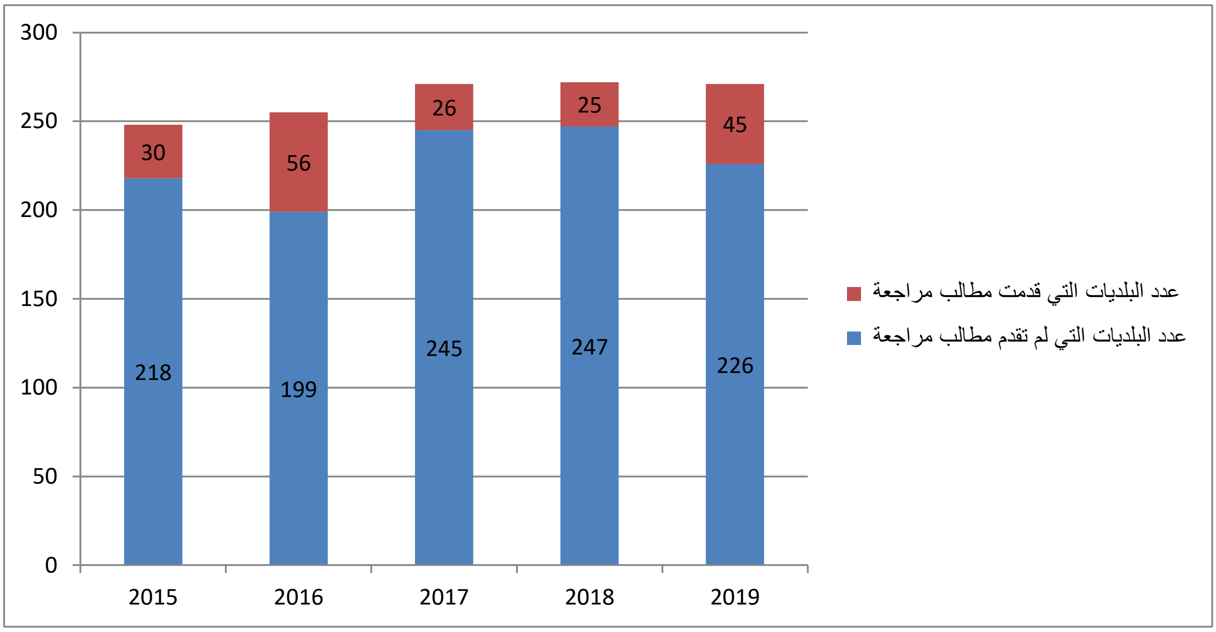

رسم بياني عدد 30: تطور عدد مطالب المراجعة

ويلاحظ من خلال الرسم البياني أن 16,6 % من البلديات المشاركة في تقييم الأداء بعنوان سنة 2019 أودعت مطالب مراجعة لدى الهيئة. وقد ارتفعت هذه النسبة مقارنة بسنة 2017 (9,6 %) وسنة 2018 (9,2 %)، علما أنه تم تسجيل أعلى نسبة خلال تقييم أداء البلديات بعنوان سنة 2016 حيث قامت ما يناهز 22 % من البلديات بإيداع مطالب مراجعة لدى الهيئة.

ويحوصل الجدول الموالي بعض المؤشرات المتعلّقة بعملية معالجة مطالب المراجعة:

جدول عدد 21: المؤشرات المتعلّقة بعملية معالجة مطالب المراجعة

المؤشر	القيمة	النسبة
عدد البلديات التي قدّمت مطلب مراجعة	45	16,6 % من مجموع البلديات التي خضعت إلى عملية التقييم (271 بلدية)
عدد البلديات التي قدمت مطلب مراجعة وشملها التقييم الميداني	13	22,4 % من مجموع البلديات التي خضعت إلى عملية التقييم الميداني (58 بلدية)
عدد البلديات التي تمّت معالجة مطالبها	40	88,9 % من مجموع البلديات التي قدّمت مطلب مراجعة (45 بلدية)
عدد البلديات التي لم يتمّ معالجة مطالبها (خارج الآجال)	5	11,1 % من مجموع البلديات التي قدّمت مطلب مراجعة (45 بلدية)
البلديات المتحصلة على عدد أولي لا يؤهلها للحصول على نسبة من المساعدة غير الموظفة وتقدمت بمطلب مراجعة (في الآجال أو خارجها)	7	15,6 % من مجموع البلديات التي قدّمت مطلب مراجعة (45 بلدية)

وقد أفضت معالجة مطالب المراجعة إلى إحداث تغيير على الأعداد الأولية المسندة لعشرين (20) بلدية كما يبيّنه الجدول التّالي:

جدول عدد 22: تأثير عمليّة المراجعة على الأعداد الأولية

المؤشر	القيمة	الملاحظات
عدد البلديات التي لم تشهد الأعداد المسندة لها تغييرا إثر المراجعة	20	أي بنسبة 50% من مجموع البلديات التّي تم قبول مطالبها
عدد البلديات التي شهد العدد المسند لها ارتفاعا إثر المراجعة	20	منها 6 بلديات فقط ارتفع عددها **مع التأثير على نسبة الانتفاع بالمساعدة غير الموظفة.**
معدل الفارق بين العدد الأوّلي والعدد المسند بعد المراجعة	2,77	
عدد البلديات التي شهد العدد المسند لها بعد المراجعة ارتفاعا بـ10 نقاط أو أكثر.		**البلدية** / **العدد الأولي** / **العدد بعد المراجعة** / **الفارق** جربة أجيم / 55 / 68 / 13 ماطر / 77 / 89 / 12 المظيلة / 58 / 68 / 10
عدد البلديات التي شهد العدد المسند لها في مجال تحسين الخدمات ارتفاعا	9	-
عدد البلديات التي شهد العدد المسند لها في مجال المشاركة والشفافية ارتفاعا	10	-
عدد البلديات التي شهد العدد المسند لها في مجال تحسين الموارد ارتفاعا	6	-

ويلاحظ أنّ البلديات التي شهد عددها النهائي تغييرا بعد المراجعة هي البلديات التّي لم تتمّ زيارتها ميدانيا، حيث حافظت 10 بلديات من مجموع 13 تقدّمت بمطالب مراجعة على العدد المسند لها على إثر الزيارة الميدانية، ممّا يؤكّد أهمية التقييم الميداني من حيث تصحيح العدد بصورة تعكس الوضعية الحقيقيّة لأداء البلدية.

3.3. الإشكاليات والتوصيات:

أ- الإشكاليات:

لوحظ في هذا الإطار، عدم تضمّن الدليل العملي لتقييم أداء الجماعات المحلية جملة من التّنصيصات الضرورية بما من شأنه أن يفتح بابا للتأويلات لدى مستعملي الدليل، وخاصة البلديات والمقيمين:

- بالنسبة إلى المقياسين 3.1 و3.3:

• لم يتم التنصيص صراحة على الفترة الزمنية التي يتوجّب خلالها على البلدية إعداد المخطط الثلاثي للصيانة ومخطط تطهير الديون. وتجدر الإشارة إلى أنه، منطقيا، يتم إعداد الوثيقتين المتعلقتين بالمخطط الثلاثي للصيانة ومخطط تطهير الديون خلال السنة N-1 (سنة 2018)، أي عند إعداد ميزانية السنة N (سنة 2019)، علما أن فريق التقييم تولّى أيضا قبول الوثيقتين المذكورتين اللتين قامت البلديات بإعدادهما خلال سنة 2019 شريطة مطابقتهما للدليل العملي، وذلك لعدم التنصيص صراحة صلب الدليل على ضرورة إعدادهما خلال سنة 2018، كما تمت الإشارة إليه.

• لم يتم التنصيص على ضرورة عرض المخطط الثلاثي للصيانة ومخطط تطهير الديون على أنظار المجلس البلدي و/أو إمضائهما من قبل رئيس الإدارة أو الإدارة البلدية لإكسابهما الصبغة الرسمي، علما أن فريق التقييم تولّى أيضا قبول الوثيقتين المذكورتين دون أن تتضمنا أي إمضاء.

• اكتفت جلّ البلديات، بالنسبة للمخطط الثلاثي للصيانة، بإدراج جملة الإعتمادات التي تمت برمجتها بعنوان الصيانة بالعنوانين الأول والثاني صلب المخطط دون تفصيل للنفقات المبرمجة حسب تبويب الميزانية (الفصول والفقرات والفقرات الفرعية). وحيث أنه لم يتم التنصيص صلب الدليل العملي على ضرورة تفصيل النفقات المبرمجة بعنوان الصيانة، تولّى فريق التقييم قبول وثيقة المخطط الثلاثي للصيانة متضمنا الإعتمادات الجملية دون تفصيل.

• لم يتم توضيح المقصود "بالتطابق بين المبالغ المرسمة بالميزانية والمبالغ المدرجة بالمخطط". وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن فريق التقييم اعتبر أن هناك تطابقا في صورة ما إذا كانت الإعتمادات المرسمة بالميزانية تساوي أو تفوق تلك المدرجة بالمخطط دون أن تكون الفوارق كبيرة بينهما. هذا ولم يتم تحديد سقف للفوارق المذكورة ما أتاح المجال للمقيّمين لتقدير الفوارق.

• لم يتم التنصيص على ضرورة الإستناد إلى الإعتمادات الأوّلية المضمنة صلب الميزانية الأصلية (أي قبل إجراء تعديلات عليها خلال السنة). وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن فريق التقييم اعتمد التقديرات الأوّلية بالرجوع إلى كراس الميزانية أو إلى الكشف المفصل المستخرج من منظومة أدب (المتضمّن للإعتمادات الأوّلية إلى جانب التعديلات والإعتمادات النهائية).

- لم يتم التنصيص صلب الدليل العملي، بالنسبة لتسوية وضعية الديون المرسمة بمخطط تطهير الديون، على ضرورة موافاة الهيئة بالفقرة 80 من الميزانية الأصلية المتضمنة للإعتمادات الأولية ما استحال معه التثبت من صحة نسبة خلاص الديون المصرح بها.

- لا يمكن تقييم البلدية في مجال النظافة بالإكتفاء بالعناصر المكونة للمقياس باعتبار أن مجال النظافة يشمل طرقا وآليات متعددة، على غرار خدمات التنظيف اليدوي للشوارع والأنهج والساحات وخدمات الكنس الآلي للشوارع الرئيسية ومداخل المدن والكنس اليدوي وقلع الأعشاب الطفيلية والقضاء على النقاط السوداء ورفع الأتربة وفضلات البناء، وبالتالي لا يعكس واقع النظافة بالبلدية.

- لم يتم بالنسبة للمقياس 1.2 المتعلق بمشاركة المواطنين في إعداد البرنامج السنوي للاستثمار، تحديد الإجتماعات الخاصة بإعداد البرنامج ما فتح المجال للتأويل بخصوص اعتمادها في احتساب عدد المواطنين المشاركين، على غرار الجلسات المنعقدة مع ممثلي المجتمع المدني. وتجدر الإشارة إلى أن فريق التقييم اعتبر الجلسة العامة التشاركية الأولى والجلسة العامة التشاركية الثانية وجلسات المناطق دون سواها لاحتساب نسبة مشاركة المواطنين في إعداد البرنامج السنوي للاستثمار.

- لوحظ بالنسبة للمقياس 1.3 المتعلق بالبرنامج السنوي لدعم القدرات أن الدليل العملي تضمّن في خصوص الوثائق التي يتعين التثبت منها على عين المكان بمناسبة إجراء الزيارات الميدانية التنصيص على "خطة العمل التي تم وضعها لتلافي النقائص والإخلالات المسجلة بالتقرير السنوي لتقييم الأداء وتقرير التدقيق المنجز من قبل محكمة المحاسبات". وفي المقابل لم يتم تحديد الجدوى من التثبت من هذه الوثيقة خلال عملية التقييم الميداني كما لم يتمّ تحديد طبيعتها أو تقديم نموذج لها في الغرض، علما أنّ إدراج نموذج "جدول متابعة الإخلالات الواردة بتقرير محكمة المحاسبات لمراقبة الحسابات المالية" صلب الدليل العملي يمكن أن يُفهم من خلال عناصره أنه يتعلق بخطة العمل المشار إليها.

وعلى صعيد آخر، تبين عدم تقيّد بعض البلديات بالتنصيصات الواردة بالدليل العملي والمتمثلة في اعتماد عدد السكان حسب ما يتضمنه الأمر الحكومي عدد 1033 لسنة 2017 المؤرخ في 19 سبتمبر 2017 والمتعلق بضبط عدد أعضاء المجالس البلدية، بالنسبة للمقياسين 4.1 و1.2 من جهة، واعتماد متوسط إنتاج الفرد الواحد في اليوم من الفضلات المنزلية والمشابهة كما وقع تحديده بالدليل العملي (0,8 كغ) بالنسبة للمقياس 4.1، من جهة أخرى.

ب - *التوصيات:*

تبعا لنتائج تقييم أداء البلديات بعنوان سنة 2019، والإشكاليات المذكورة يوصي فريق التقييم باتخاذ الإجراءات التالية:

- تأمين مساندة فنية للبلديات التي لم تتمكن من تحقيق الحاصل الأدنى المطلوب (50 نقطة)، وعددها 19 بلدية،ة وخاصة تلك التي حلت في أسفل الترتيب وهي طبربة (19 نقطة) والنور (17 نقطة) والزهور من ولاية القصرين (15 نقطة) وتستور (15 نقطة) وقلعة سنان (12 نقطة) ولالة (7 نقاط)،

- دعوة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية إلى الوقوف على الأسباب والعوامل التي أدّت إلى عدم تمكن البلديات من تحقيق نسب إنجاز مرضية للبرنامج السنوي للإستثمار، والنظر في إمكانية مراجعة اعتماد هذه الصيغة في برمجة المشاريع البلدية نحو اعتماد البرمجة الثلاثية طبقا للتوجهات الوطنية،

- دعوة اللجنة الفنية للنظر في تعويض وثيقة "جدول متابعة الإخلالات الواردة بتقرير محكمة المحاسبات لمراقبة الحسابات المالية"، بوثيقة أخرى تتضمن جملة الإخلالات التي تمت إثارتها في تقارير الرقابة المالية على أن يتم التأشير عليها من قبل مصالح الوزارة، في انتظار تركيز وحدات التدقيق ومراقبة التصرف الداخلي، وذلك حتى يتسنى لفريق التقييم اعتمادها عند التثبت من المقياس 1.3 بمناسبة التقييم الميداني،

- دعوة مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة إلى تقييم مدى تقدم إنجاز الصفقات المدرجة ضمن المخططات التقديرية لسنة 2019 بالنسبة للبلديات التي تحصلت على العدد الأقصى حتى يتسنى الوقوف على مدى جدوى المقياس 2.1 من حيث تقديمه لصورة وفيّة على تنفيذ الصفقات العمومية.

- دعوة اللجنة الفنية لتحيين الدليل العملي في اتجاه إدراج التنصيصات الضرورية وتوضيح المفاهيم المشار إليها أعلاه،

- دعوة اللجنة الفنية لدراسة إمكانية مراجعة المؤشر 4.1 في اتجاه إدراج عناصر تقييم جديدة تمكّن من تقديم صورة وفية عن واقع النظافة بالبلديات،

- دعوة البلديات إلى التقيد بطرق احتساب المؤشرات واعتماد الوثائق والإلتزام بالتنصيصات الواردة بالدليل العملي،

- خصم 5 نقاط من العدد المسند للبلديات التي لم تواف الهيئة بوثيقة فأكثر في الآجال المحددة، على أن يتم تنقيح قرار وزيري المالية والشؤون المحلية والبيئة المؤرخ في 25 ديسمبر 2018 في هذا الإتجاه،

- دعوة مصالح الوزارة إلى التأكيد على البلديات اعتماد عدد السكان حسب ما يتضمنه الأمر الحكومي عدد 1033 لسنة 2017 المؤرخ في 19 سبتمبر 2017 والمتعلق بضبط عدد أعضاء المجالس البلدية بالنسبة للمقياسين 4.1 و1.2 من جهة، واعتماد متوسط إنتاج الفرد الواحد في اليوم من الفضلات المنزلية والمشابهة كما وقع تحديده بالدليل العملي (0,8 كغ) بالنسبة للمقياس 4.1.

وتؤكد الهيئة على أنّه، وانطلاقا من مهمة التقييم القادمة، سيقع اعتبار كل بلدية تستند إلى معطيات أخرى أنها قامت بتصريح مغلوط مع ما يترتب عن ذلك من تصحيح للعدد وخصم 10 نقاط.

رئيس قسم التقييم

ميخائيل بن رابح

أعضاء فريق صياغة التقرير

ميخائيل بن رابح - إبراهيم عقوبي - منى المكي.

أعضاء فريق التقييم

إبراهيم عقوبي - آمال اليحياوي - علي السمعلي - صدّيق كريّم - فاطمة حديجي - ألفة العياري - كوثر الربيعي - حنان بفون - أميمة حسني - فيصل الفرحاني - منى المكي - سناء قطيطي - مجدي حمّودة - إيمان المدوري - إيمان بوراوي - رياض الزين - سناء شوشان - ولاء بوعايشة - زهية حمودة - منال فقيه الحسن - هيثم ساسي - نزار الخميلي - سهام الفريقي- فاتن العامري - وهاد عبد ربّه - أيمن حسن - رشيدة الكيلاني - إيمان بن سالم - عزيزة البحري - أميرة حاج سالم.